National Coalition of Syrian Revolution and Opposition Forces

الائتلاف الوطني لقوى الثورة و المعارضة السورية

الأمانة العامة

قسم الترجمة

أبرز ما ورد في مراكز الأبحاث والدراسات العالميّة

تقرير أسبوعي

فهرس المحتويات

واشنطن تخفف العقوبات على مناطق في سوريا 3

وول ستريت جورنال 3

أمريكا تسمح بالاستثمار الأجنبي في شمال شرق سوريا رغم العقوبات 5

رويترز 5

البيت الأبيض يلغي قانون العقوبات على سوريا 7

مؤسسة الدفاع عن الديمقراطيات 7

خلع "ملك الكبتاغون" في لبنان عن عرشه 11

معهد واشنطن 11

التجميد والبناء: مقاربة إستراتيجية للسياسة في سورية 14

معهد الشرق الاوسط 14

البنتاغون لا يعتزم معاقبة العسكريين المسؤولين عن سقوط ضحايا مدنيين في غارة على سوريا 16

فرانس ٢٤ 16

تفاصيل خطة العودة الطوعية للسوريين 17

صحيفة صباح 17

المنطقة العربية أمام تحديات خطيرة بسبب أزمة الأمن الغذائي 19

جيوبوليتكال 19

روسيا ستخسر قواتها بسوريا في الفترة المقبلة 22

صحيفة صباح 22

الشمال السوري من شرقه إلى غربه 24

كارينغي 24

الذين صدّقوا الأسد ماتوا 26

صحيفة يني شفق 26

الزيارة القطرية إلى إيران توحي بتقدم محتمل على مستوى السياسات 28

معهد واشنطن 28

آفاق المصالحة في سورية الجديدة: تقريب الأطراف الموالية والمعارضة 30

معهد الشرق الأوسط 30

ملاحظة: جميع الآراء والمواد الواردة في هذا التقرير تعبر عن رأي صاحبها أو ناشرها فقط

واشنطن تخفف العقوبات على مناطق في سوريا

وول ستريت جورنال

جيرد مالسن

(اللغة الإنجليزية) 13 أيار 2022

ملخص: خففت الولايات المتحدة، الجمعة، العقوبات على أجزاء من سوريا تقع خارج سيطرة نظام بشار الأسد، وفق ما نقلت صحيفة" وول ستريت جورنال."

ونقلت الصحيفة عن مسؤولين أميركيين أن تخفيف العقوبات "ضروري لتخفيف الأزمة الاقتصادية ومنع عودة متشددي تنظيم الدولة الإسلامية"، داعش. وأصدرت وزارة الخزانة الأميركية، الخميس، ترخيصا يسمح بنشاط القطاع الخاص في مناطق معينة من سوريا لا يسيطر عليها نظام الأسد.

وقالت الصحيفة إن الخطوة هي أولى التحركات السياسية الرئيسية للرئيس جو بايدن بشأن سوريا منذ توليه منصبه.

وبحسب الصحيفة، يسمح القرار الأميركي بالمعاملات في مجالات الزراعة والبناء والتمويل والنقل وغيرها من مجالات الاقتصاد. وينطبق ذلك على المناطق الخاضعة لسيطرة قوات سوريا الديمقراطية المدعومة من الولايات المتحدة في شمال شرق سوريا، وغيرها من المناطق الخاضعة لسيطرة القوات المدعومة من تركيا.

وستبقي الولايات المتحدة على العقوبات المفروضة على نظام الأسد الذي استعاد السيطرة على جزء كبير من البلاد بعد سنوات من الحرب مع المتمردين بمساعدة روسيا وإيران.

وقال إيثان غولدريتش، نائب مساعد وزير الخارجية، المسؤول عن سوريا، للصحفيين، الجمعة "هدفنا هو منع عودة ظهور داعش من خلال التخفيف من انعدام الأمن الاقتصادي المتزايد واستعادة الخدمات الأساسية المحررة من الجماعة الإرهابية."

وأشار غولدريتش إلى أنه بدون استقرار اقتصادي، تصبح هذه المناطق عرضة للاستغلال من قبل الجماعات الإرهابية، وخاصة داعش."

وكان التنظيم خسر آخر منطقة له في سوريا عام 2019 على أيدي القوات المدعومة من الولايات المتحدة.

وأشارت الصحيفة إلى أن إلى تركيا انتقدت هذا التحول، وقال الرئيس التركي، رجب طيب إردوغان، الجمعة، إن حكومته لا يمكنها قبول التحول في السياسة الأميركية، وفقا لوكالة الأنباء الرسمية.

وتعارض أنقرة منذ سنوات الشراكة الأميركية مع الميليشيات الكردية في سوريا، والتي تشمل فروعا لحزب العمال الكردستاني الإرهابي، وهي جماعة تصنفها كل من تركيا والولايات المتحدة منظمة إرهابية.

يذكر أن 900 جندي أميركي متمركزون في شمال شرق سوريا، لدعم القوات التي يقودها الأكراد والتي تسيطر على المنطقة في إطار جهود واشنطن الأوسع نطاقا لمواجهة متطرفي تنظيم الدولة الإسلامية.

المصدر: وول ستريت جورنال

أمريكا تسمح بالاستثمار الأجنبي في شمال شرق سوريا رغم العقوبات

رويترز

حميرة باموق ودافني بساليداكيس

(اللغة الإنجليزية) 13 أيار 2022

نص المقال:

سمحت الولايات المتحدة يوم الخميس ببعض الاستثمار الأجنبي في مناطق شمال سوريا الخارجة عن سيطرة الحكومة، فيما قالت إنها استراتيجية تستهدف هزيمة تنظيم الدولة الإسلامية من خلال تحقيق الاستقرار الاقتصادي.

وأقرت وزارة الخزانة الأمريكية أنشطة في 12 قطاعا بينها الزراعة والبناء والتمويل، لكنها أوضحت أنها لن تسمح بأي معاملات مع الحكومة أو أولئك الذين استهدفتهم العقوبات الأمريكية خلال الحرب السورية التي اندلعت منذ 11 عاما.

مع انشغالها بالغزو الروسي لأوكرانيا والتحدي الذي تمثله الصين، تركز إدارة الرئيس الأمريكي جو بايدن سياستها حيال سوريا بشكل كبير على ضمان عدم عودة تنظيم الدولة الإسلامية للظهور وتوصيل المساعدات إلى من يحتاجونها من المدنيين السوريين.

ويشكل الترخيص الجديد توسيعا للسياسة الأمريكية من خلال ما يقول المسؤولون الأمريكيون إنه تعزيز لفرص اقتصادية أفضل للأشخاص الذين لا تستهدفهم العقوبات ويعيشون في مناطق معرضة لعودة ظهور تنظيم الدولة الإسلامية.

ورفض مسؤولون كبار، في اتصال مع صحفيين، تأكيدات على أن الخطوة قد تعتبر مفيدة لمساعي بعض الحلفاء العرب الرامية لإعادة الرئيس السوري بشار الأسد من جديد إلى المشهد، وشددوا مجددا على أن واشنطن ليس لديها أي نوايا لرفع العقوبات عن حكومته.

وقال مسؤول كبير في إدارة بايدن "استثمار القطاع الخاص في هذه المناطق سيساعد في تقليل احتمال عودة تنظيم الدولة الإسلامية من خلال التصدي للظروف اليائسة التي تسمح بتجنيد الجماعات الإرهابية وشبكة دعمها."

وأضاف المسؤول أن هناك اهتماما من الشركات الخاصة بما في ذلك تلك التي تعمل في دول الجوار، لكنه لم يذكر أسماء. ويسمح الترخيص كذلك بشراء منتجات نفطية مثل البنزين في المنطقة باستثناء المعاملات التي تشمل الحكومة السورية أو المستهدفين بالعقوبات الأمريكية.

ولا يسمح باستيراد النفط السوري المنشأ أو المنتجات البترولية في الولايات المتحدة. واستعادت قوات الأسد السيطرة على معظم سوريا لكن بعض المناطق لا تزال خارج سيطرتها. وتنتشر قوات تركية في معظم مناطق الشمال والشمال الغربي، آخر معاقل المتمردين، وتتمركز قوات أمريكية في الشرق والشمال الشرقي الخاضعين للسيطرة الكردية.

وأوضح مسؤولون أمريكيون أن واشنطن تجري مشاورات مع تركيا وحلفاء آخرين بشأن هذه الخطوة. وتعتبر أنقرة قوات سوريا الديمقراطية التي تسيطر على أجزاء من شمال شرق سوريا والمدعومة من واشنطن جماعة إرهابية.

واستولى تنظيم الدولة الإسلامية على مساحات شاسعة من الأراضي عام 2014 في العراق وسوريا وأعلن خلافة سقطت بالكامل عام 2019 وهُزم مقاتلوه على يد القوات الأمريكية والعراقية.

وشرعت بعض الدول العربية العام الماضي في التقارب مع حكومة الأسد بعد أن نبذتها خلال الحرب الأهلية. وتقول الولايات المتحدة إنها لا تشجع تلك المحاولات لتطبيع أو رفع مستوى العلاقات الدبلوماسية مع الأسد لكنها لم تمنع بعض حلفاء واشنطن العرب من إعادة العلاقات مع دمشق.

وقال مسؤولون أمريكيون إن الإدارة تريد محاسبة الأسد وحكومته بشأن مزاعم دول غربية بارتكاب انتهاكات لحقوق الإنسان.

وقال أحد مسؤولي الإدارة الأمريكية "فرضنا مرتين عقوبات جديدة في ظل هذه الإدارة على نظام الأسد على وجه التحديد بسبب قضية انتهاكات حقوق الإنسان والفظائع ونتطلع باستمرار إلى فرض عقوبات إضافية".

المصدر: رويترز

البيت الأبيض يلغي قانون العقوبات على سوريا

مؤسسة الدفاع عن الديمقراطيات

دافيد أدينسك

(اللغة الإنجليزية) 12 أيار 2022

نص المقال:

أدى القصف الروسي إلى تحويل المدن الأوكرانية إلى أنقاض بالطريقة نفسها التي دمرت بها حلب ومدن سورية أخرى. و ان السياسة تجاه الكرملين يجب أن تنطبق على النظام السوري بقيادة بشار الأسد الذي نجا فقط بفضل رعاية موسكو وطهران.

وسهّل البيت الأبيض هذه العملية من خلال دعم إدراج نظام الأسد في زوج من صفقات الطاقة الإقليمية شبه المكتملة. حيث تبلغ القيمة الإجمالية للصفقات ما بين 550 مليون دولار إلى 600 مليون دولار، وستحصل دمشق منها على 40 مليون دولار إلى 50 مليون دولار.

إن إدراج النظام في اتفاقيات الطاقة هذه سيتطلب من واشنطن أن تعلن أن الصفقات لا تنتهك العقوبات الأمريكية خاصة تلك التي أذن بها قانون قيصر لحماية المدنيين في سوريا لعام 2019 على الرغم من أن نظام الأسد سيتلقى مدفوعات تصل قيمتها إلى عشرات الملايين من الدولارات. و أصرت مرارًا وتكرارًا على أن الاتفاقات لن تنتهك قانون قيصر، ويتضح من خلال هذا المقال الأسباب الأربعة التي تستخدمها الإدارة لتبرير تأكيدها بأن العقوبات لا تنطبق.

إذا أراد بايدن أن يزيل الاعتراضات القانونية على اتفاقيتي الطاقة من خلال إصدار تنازل عن العقوبات لأسباب تتعلق بالأمن القومي. "نحو حل الحرب الأهلية في البلاد على الرغم من موافقتها الضمنية على الانفتاح العربي مع دمشق، إلا أن الإدارة لا تريد الاعتراف بأنها أهملت جانب حقوق الإنسان في سياستها تجاه سوريا نظرًا لأن التنازل سيشكل مثل هذا الاعتراف، وتحاول الإدارة بدلاً من ذلك ثني قانون مناسب سياسياً ولكنه يمهد الطريق لكل من بايدن والرؤساء المستقبليين لتجاهل نية الكونجرس فيما يتعلق بالعقوبات.

انخفضت وتيرة القتال في سوريا منذ ظهور جائحةCOVID-19 ، لكن دمشق تواصل ارتكاب الفظائع ضد الشعب السوري. حيث يحتفظ النظام بنظام سجون واسع ويعاني المعارضون السياسيون من التعذيب والعنف الجنسي.

وصُمم قانون قيصر لمساءلة نظام الأسد عن عقد من الجرائم الجسيمة. ويجب على الإدارة تطبيق القانون كما أراد الكونجرس، كما يجب أن يقوم الكونغرس بمسؤولياته بموجب قانون قيصر بإجراء جلسات لاعتماد تشريع إجرائي يُلزم الإدارة بتنفيذ القانون.

- **السمات الرئيسية لصفقات الطاقة المقترحة**

تراجعت قدرة توليد الكهرباء في لبنان بشكل حاد وسط أزمة اقتصادية حادة أدت إلى زيادة وتيرة ومدة الانقطاعات التي كانت تحدث يوميًا قبل بدء الأزمة في خريف 2019.

في أغسطس 2021 ، أبلغت السفيرة الأمريكية في بيروت دوروثي شيا الرئيس ميشال عون أن الولايات المتحدة ستدعم خطة لتوصيل الكهرباء الأردنية إلى لبنان عبر سوريا، كما نقلت شي دعم الولايات المتحدة لخطة لجلب الغاز المصري إلى لبنان عبر الأردن وسوريا. ستمكن لبنان من زيادة الإنتاج في محطة توليد الكهرباء في دير عمار. وعندما سأل أحد الصحفيين عن مدى توافق الاتفاقيتين مع العقوبات الأمريكية على

سوريا، ردت السفيرة بأنها تشاورت مع البيت الأبيض ووزارة الخزانة، وكلاهما دعم الاتفاقات، "كانت الولايات المتحدة تساعد في تسهيل وتشجيع" الصفقات، ومع ذلك، لم تشارك الإدارة علنًا تقييمها للسمات التي قد تنتهك قانون قيصر أو عقوبات أخرى.

ومرت خمسة أشهر بين إعلان عن دعم الولايات المتحدة وتوقيع اتفاقية الكهرباء الأردنية السورية اللبنانية في كانون الثاني (يناير) 2022، حيث ستجلب الاتفاقية 250 ميغاواط من الطاقة الأردنية إلى لبنان يوميًا بما يكفي لتوفير ساعتين إضافيتين من الكهرباء في بيروت.و المرافق الوطنية للكهرباء في لبنان (EDL) حاليًا توفر شبكة كهرباء لبنان ما لا يقل عن ساعتين من الطاقة اليومية في أكتوبر الماضي، تم إغلاق الشبكة بالكامل لعدة أيام.

يقع اللوم على الفساد وسوء الإدارة في انقطاع التيار الكهربائي في لبنان وعن متوسط خسائر مؤسسة كهرباء لبنان التي تزيد عن مليار دولار سنويًا، وهو مبلغ ضخم لبلد بحجم لبنان. ودعا البنك الدولي إلى "إصلاح شامل لقطاع الكهرباء" لكن الحكومة اللبنانية تفضل ذلك تجنب مثل هذا الإصلاح.

قال المدير الإقليمي للبنك الدولي ، ساروج كومار جها ، إن لبنان تقدم بطلب للحصول على 250 مليون دولار لتمويل الصفقة المذكورة أعلاه، قال وزير الطاقة السوري غسان الزامل إن حكومته ستتلقى 8 في المائة من الكهرباء التي يشتريها لبنان من الأردن، وستبلغ هذه التعويضات العينية 20 مليون دولار إذا تبلغ قيمة الصفقة نفسها 250 مليون دولار. وشروط اتفاقية الغاز الطبيعي ليست نهائية بعد.

في كانون الثاني (يناير)، نشرت وسيلة إعلامية لبنانية رسالة من وزارة الخزانة الأمريكية إلى مدير عام مؤسسة كهرباء لبنان تشير إلى أن مصر ستوفر 60 مليون قدم مكعب إضافية من الغاز الطبيعي يوميًا إلى لبنان "مروراً بالأردن وسوريا عبر خط الغاز العربي". كما ستقدم مصر مدفوعات غاز "عينية" للمؤسسة العامة للبترول السورية مقابل عبوره عبر سوريا "قدر وزير الطاقة اللبناني وليد فياض قيمة صفقة الغاز بـ300 مليون دولار مع حصول سوريا على 0.75 دولار لكل وحدة حرارية بريطانية من الغاز. أو في مكان ما بين 7 و 10 في المائة من سعر البيع إذا كانت هذه الأرقام صحيحة ، فإن إجمالي التعويضات السورية سيكون من 20 مليون دولار إلى 30 مليون دولار

في كانون الثاني (يناير) 2022 ، قالت وزارة الخزانة إن مكتب مراقبة الأصول الأجنبية (أوفاك) "لن يعتبر مفاوضات ومشاركات لبنان فيما يتعلق بإمدادات الكهرباء واقتراح الغاز خاضعة لعقوبات بموجب لوائح العقوبات السورية أو قانون قيصر لحماية المدنيين لعام 2019". لم تحدد الأساس القانوني لهذا الاستنتاج، لكنها عرضت تقديم المشورة لبيروت حول كيفية تجنب التضارب المحتمل بين العقوبات الأمريكية، ولم يتم الانتهاء بعد من جوانب الاتفاقات.

- أربعة أسباب للإعفاء:

يوضح نص قانون قيصر قابليته للتطبيق على صفقات الغاز والطاقة قيد النظر القسم 7412 (أ) (2) (أ) (1) و يوجه الرئيس لفرض عقوبات على أي شخص أجنبي "يقدم عن علم مواد مالية أو تكنولوجية مهمة أو الانخراط عن قصد في معاملة مهمة مع الحكومة السورية (بما في ذلك أي كيان تملكه أو تسيطر عليه الحكومة السورية) أو شخصية سياسية بارزة في الحكومة السورية"

مصطلح "الدعم المادي أو التكنولوجي" له تعريف واضح في قانون العقوبات الأمريكي وهو يشمل أي ممتلكات "ملموسة أو غير ملموسة" بالإضافة إلى مجموعة من الخدمات والفئة الواسعة من "السلع" وبالتالي ينطبق قانون قيصر بغض النظر عن الشكل من التعويض الذي ستحصل عليه دمشق مقابل نقل الغاز والطاقة الكهربائية إلى لبنان.يسري القانون أيضًا على المجموعة الكاملة من الشركاء الذين قد تتعامل معهم دمشق لأغراض قانونية ، يشمل مصطلح "شخص" الأشخاص الطبيعيين وكذلك الكيانات التي تحددها اللوائح الفيدرالية على نطاق واسع باعتبارها "مجموعة فرعية لمجموعة شركات مشتركة أو مؤسسة أخرى"

اختار الكونجرس عمدًا جعل عقوبات قيصر إلزامية. ينص القانون على أن الرئيس "يجب" أن يفرض العقوبات التي يصرح بها قانون قيصر مما يعني أن عليه التزامًا قانونيًا بتعيين جميع المخالفين، فقط التنازل الرئاسي يمكنه منح استثناء حتى مع تأكيد مسؤولي وزارة الخارجية باستمرار اتفاقيات الغاز والطاقة معفاة من العقوبات مما يعني أن الإدارة يمكن أن تتجاوز قانون قيصر دون تنازل.

دفاعًا عن هذا الادعاء، قدم هؤلاء المسؤولون أسبابًا منطقية سريعة ومتطورة. الأساس المنطقي الأول هو أن الاتفاقات ذات طبيعة إنسانية، أما المبرران الثاني والثالث فيتشابكان.الأول يجادل فيما إذا كانت صفقات الطاقة تشكل "صفقة مهمة" للأغراض القانونية. يؤكد أن قانون قيصر لا ينطبق على المدفوعات العينية على عكس النقد على الرغم من أن نص القانون يحظر جميع أشكال الدعم المادي. وأخيرًا، يوسع المنطلق الرابع إعفاء وكالات الأمم المتحدة من العقوبات المفروضة على سوريا ليشمل اتفاقيات الغاز والطاقة.

إن استخدام أي من هذه الأسباب الأربعة للتهرب من عقوبات قيصر سيشكل سابقة مقلقة ليس فقط لتطبيق العقوبات على سوريا ولكن أيضًا للعقوبات المفروضة على روسيا والحكومات المعادية الأخرى.

دفاعًا عن هذا الادعاء، قدم هؤلاء المسؤولون أسبابًا منطقية سريعة ومتطورة فقط. السبب الأول هو أن الاتفاقات ذات طبيعة إنسانية، أما المبرران الثاني والثالث فيتشابكان ، فالأول يجادل فيما إذا كانت صفقات الطاقة تشكل "صفقة مهمة" لأغراض قانونية، يؤكد الأخير أن قانون قيصر لا ينطبق على المدفوعات العينية على عكس النقدية رغم أن نص القانون يحظر جميع أشكال الدعم المادي. وأخيرًا، يوسع الأساس المنطقي الرابع إعفاء وكالات الأمم المتحدة من العقوبات المفروضة على سوريا ليشمل الغاز والطاقة. الاتفاقات التي تستخدم أيًا من هذه الأسباب الأربعة للتهرب من عقوبات قيصر ستنشئ سابقة مقلقة ليس فقط لتطبيق العقوبات على سوريا ولكن أيضًا للعقوبات على روسيا والحكومات المعادية الأخرى.

- الإعفاء الإنساني:

يشترط القانون الأمريكي على جميع العقوبات أن تشمل استثناءات للتجارة الإنسانية للحد من الآثار غير المقصودة على المدنيين. خلال زيارة في منتصف أكتوبر / تشرين الأول لبيروت، قالت وكيلة وزارة الخارجية للشؤون السياسية فيكتوريا نولاند، جادل المسؤول الثالث في الوزارة بأن " [الطاقة] تندرج تحت فئة المساعدات الإنسانية بعد أسبوع من ذلك، تردد آموس هوشستين، كبير مستشاري الوزارة لشؤون أمن الطاقة العالمي في بيروت، في التأكيد بشكل قاطع على أن اتفاقيات الغاز والكهرباء معفاة من العقوبات. من المحتمل ألا تكون مشمولة بالعقوبات "لم يوضح هوشستين سبب" احتمال "عدم تطبيق العقوبات.

لا تملك وزارة الخزانة تعريفًا لجميع الأغراض لما يعتبر معاملات إنسانية لتحديد معناها في سياق نظام عقوبات معين، يجب على المرء الرجوع إلى أجزاء من قانون اللوائح الفيدرالية (CFR) التي تحكم التنفيذ على وجه التحديد، يجب على المرء فحص المواد ذات الصلة إلى تراخيص مكتب مراقبة الأصول الأجنبية التي تسمح بإعفاءات معينة فيما يتعلق بسوريا أصدر مكتب مراقبة الأصول الأجنبية ترخيصًا عامًا يسمح للمنظمات غير الحكومية بالمشاركة في أنشطة غير هادفة للربح مثل "المشاريع الإنسانية لتلبية الاحتياجات الإنسانية الأساسية في سوريا بما في ذلك على سبيل المثال لا الحصر مساعدةإغاثة للاجئين من الجفاف " الأشخاص النازحون داخليًا وضحايا النزاع توزيع الغذاء والدواء وتوفير الخدمات الصحية "يؤكد هذا التعريف على" الاحتياجات الإنسانية الأساسية "، مثل توزيع الغذاء والماء والرعاية الطبية والمأوى المؤقت بقيمة مئات ملايين الدولارات.

- إعفاء الأمم المتحدة:

بالإضافة إلى الترخيص العام لأنشطة المنظمات غير الحكومية، فإن لوائح العقوبات تتضمن إعفاءً للمنظمات المختلفة تحت مظلة الأمم المتحدة بما في ذلك البنك الدولي على وجه التحديد، ينطبق هذا الترخيص العام على "تسيير الأعمال الرسمية" مع الحكومة السورية، مما يجعل المراقبين الرئيسيين يقترحون ان إدارة بايدن تعتمد على تمويل البنك لاتفاقيات الغاز والطاقة كأساس للإعفاء من قانون قيصر، لكن القيام بذلك يتطلب تفسيرًا واسعًا بشكل غير معقول لما يعتبر الأعمال الرسمية للبنك.

البنك الدولي ليس طرفًا في صفقة الكهرباء التي وقعها وزيرا الطاقة في لبنان وسوريا والأردن في أواخر كانون الثاني (يناير)، كما صرح مسؤولو البنك الدولي بشكل لا لبس فيه أن مجلس إدارتهم لم يفكر حتى الآن، ناهيك عن الموافقة على الطلب اللبناني لتمويل الطاقة. علاوة على ذلك، قال ساروج كومار جها، المدير الإقليمي للمنظمة، إن الاقتراح لن يطرح على المجلس للموافقة عليه حتى يعتمد مجلس الوزراء اللبناني إصلاحات شاملة لقطاع الكهرباء.

من الممكن أن تكون الولايات المتحدة والدول الأخرى الأعضاء في مجلس إدارة البنك الدولي قد وافقت بشكل خاص على دعم الطلب اللبناني. وهذا من شأنه أن يفسر ادعاء وزير الطاقة اللبناني بأن لبنان قد حصل بالفعل على 300 مليون دولار من تمويل البنك الدولي. الاتفاق لا يغير حقيقة أن البنك كمؤسسة ليس طرفاً في صفقة الكهرباء، وبالتالي فإن الأمر لا يشكل عملاً بنكيًا رسميًا.

- توصيات السياسة:

منح السلطة التنفيذية إعفاءً من العقوبات في حالة عدم وجود مبرر سليم يرقى إلى التحدي الصريح للقانون. وهناك مساران العمل المناسبان المتاحان لإدارة بايدن هما عكس موقفها أو إصدار تنازل عن العقوبات لأسباب تتعلق بالأمن القومي كما يسمح قانون قيصر إذا لم تفعل الإدارة أي من الكونجرس يجب المضي قدمًا على النحو التالي:

-عقد جلسات استماع علنية حول اتفاقيتي الطاقة ، حيث يتعين على كبار المسؤولين في الإدارة أن يشرحوا بشكل كامل مبرراتهم لإعفاء الاتفاقيات من العقوبات ستعتبر الإدارة كافية

-في حالة عدم وجود سبب منطقي أكثر إقناعًا، يتعين على كبار المشرعين من كلا الحزبين إبلاغ البيت الأبيض بأنهم يعتبرون إعفاءه غير صالح. وقد لا يغير هذا من سياسة الإدارة، لكنه من المرجح أن يجبر الحكومات المصرية والأردنية واللبنانية على إعادة تقييم الخطر المتمثل في إدارة أمريكية مستقبلية قد يعاملون الصفقات على أنها خاضعة للعقوبات في الوقت الحالي.

- تمرير تعديلات على قانون قيصر لتوضيح معايير الإعفاء. النص الأصلي واضح ولكن التعديلات قد تردع المزيد من الجهود لتغيير القانون لأغراض سياسية.

- خاتمة

يجب أن يكون للسلطة التنفيذية سلطة تقديرية في تطبيق قانون قيصر، لكنها في هذه الحالة تتحدى كلاً من المعنى الواضح للنص وكذلك نية الكونجرس. ومن المرجح أن يعتمد البيت الأبيض على سلبية الكونجرس والانقسامات الحزبية لمنع استجابة منسقة. إذا ظل المشرعون سلبيين، فسوف يؤكدون على مخطط الإدارة للتهرب من التزاماتها القانونية، وذلك إثراء للأسد دون انتهاك القانون.

المصدر: مؤسسة الدفاع عن الديمقراطيات

خلع "ملك الكبتاغون" في لبنان عن عرشه

معهد واشنطن

لورين فريدريكس

(اللغة الإنجليزية) 09 أيار 2022

نص المقال:

واصل مهرب مخدرات دولي كبير له علاقات وثيقة مع «حزب الله» تهديد السكان اللبنانيين ومساعدة نظام الأسد في سوريا، مما يمنح واشنطن سبباً كافياً للتدخل.

في 6 نيسان/ أبريل، انعقدت "محكمة الجنايات" في بيروت لإصدار حكم في قضية حسن محمد دقّو المعروف على نطاق واسع باسم "ملك الكبتاغون" في لبنان. وكان قد تم توقيفه في بيروت عام 2021 بسبب علاقاته الوثيقة مع «حزب الله» وجهوده لتهريب [الكبتاغون] إلى اليونان وماليزيا والسعودية. ولكن بدلاً من إصدار حكم بحقه في الشهر الماضي، قام القاضي سامي صدقي بتعليق القرار إلى أجل غير مُسمّى، الأمر الذي أثار القلق حول سماح الطبقة الحاكمة الفاسدة اللبنانية لدقّو بالانزلاق بين ثغرات القوانين والعودة إلى عالم الجريمة للاقتصاد غير المشروع في البلاد.

ولم تكن هذه المرة الأولى التي يفلت فيها هذا المواطن السوري من العدالة. فعلى سبيل المثال، تم القبض عليه للمرة الأولى بعد انتقاله إلى لبنان في أيلول/سبتمبر 2015 - على وجه التحديد في بعلبك، عاصمة نفوذ «حزب الله». وعلى الرغم من عثور دورية عسكرية على مخدرات في منزل دقو، إلا أنه تم إطلاق سراحه بعد ذلك بفترة وجيزة. وسرعان ما بدأ، بمساعدة «حزب الله»، بإعادة تشكيل المجتمعات اللبنانية واستغلالها على طول الحدود مع سوريا.

- بناء إمبراطورية

افتتح دقو، الذي هو نجل أحد كبار المهرّبين، صالة عرض للسيارات والعديد من الشركات الوهمية في سوريا والأردن ولبنان قبل أن يبدأ باستيراد المواد الخام اللازمة لإنتاج الكبتاغون. وبحلول عام 2018، سعى للحصول على الجنسية اللبنانية أيضاً ونجح في ذلك، وبدأ يشتري مساحات شاسعة من الأراضي الزراعية - بساتين التفاح والكرز والزيتون - الممتدة من قرية طفَيل اللبنانية إلى قرية عسل الورد السورية. وبعد الانهيار الجزئي لسوريا خلال الحرب الأهلية، أصبحت هذه المنطقة الواقعة على بعد ستة وثلاثين ميلاً (ثمانية وخمسين كلم) فقط من دمشق تحت سيطرة «حزب الله» المباشرة، مما أدى بشكل أساسي إلى عزل طفيل عن الدولة اللبنانية.

واعتباراً من منتصف عام 2020، اشترت شركة "سيزر" للإنشاءات التابعة لدقو 13 مليون متراً مربعاً من الأراضي المحيطة بطفيل تحت ستار توفير فرص العمل والاستثمار المحلي. ولكن بدلاً من وفاء دقو بوعده "بتوظيف شباب البلدة" وتوفير فرص عمل في مصانع جديدة ومصانع الإسمنت، قام بتدمير المحاصيل (من بينها حوالي 450 ألف شجرة فاكهة) وهدم العديد من المنازل بالجرافات. وقد رافقت عناصر مسلّحة تابعة لـ «حزب الله» المقاولين المشرفين على هذه العمليات وأُجبِر الكثير من السكان على الاختيار بين دفع رشوة أو التهجير القسري عن منازل أجدادهم.

وعندما قدّم منصور شاهين، أحد سكان المنطقة، شكوى ضد "سيزر"، حكم القاضي لصالحه، وأمر محافظُ بعلبك الشركة بوقف البناء. ومع ذلك، استمرّت عمليات الهدم. وفي تموز/يوليو 2020، تعرّض شاهين للضرب على يد عناصر من «حزب الله»، واقتيد من منزله، وسُلِّم إلى "الفرقة الرابعة في الجيش السوري"، وفقاً لأربعة شهود. وعند إطلاق سراحه بعد ثلاثة أشهر، سارع شاهين إلى اتهام دقو ومختلف شركائه باختطافه في محاولة لترهيب سكان طفيل. وأدّى ذلك إلى اعتقال دقو للمرة الثانية، ولكن تم إطلاق سراحه مجدداً بعد أيام قليلة، واستمر في الإشراف على بناء مصانع جديدة مشبوهة على الأرض التي تم تطهيرها.

وبالنظر إلى الأدلة المتاحة، يبدو أن هناك هدف واضح من هذه المصانع: فقد بنى "ملك الكبتاغون" في لبنان مملكة كبتاغون. واستملك دقو قصوراً كبرى في طفيل وغرب سوريا، تبلغ قيمة كل منها ملايين الدولارات، ينتقل منها إلى مساكن مختلفة في زحلة وبيروت بمرافقة موكب من اثنتي عشرة سيارة ورجال مسلّحين. وقد ساعده مسؤولون لبنانيون من وراء الكواليس في تشكيل هذه الإمبراطورية. فعلى سبيل المثال، أثناء تولي محمد فهمي، حليف «حزب الله»، منصب وزارة الداخلية منح دقو الإذن ببناء خمس حظائر ضخمة في طفيل، تخضع جميعها حالياً لحراسة مشدّدة وتكتنفها السرية. واشترى دقو أيضاً سيارة مصفّحة من وزير الداخلية السابق نهاد المشنوق؛ كما تنشر صفحته على "فيسبوك" صوراً له مع نائب «حزب الله» إبراهيم الموسوي.

- الجرائم مستمرة حتى من وراء القضبان

وفقاً لموقع درج الإخباري العربي المستقل، تحتوي الأراضي التي استملكها دقو حديثاً على أنفاق تهريب تصل إلى سوريا، وتوفر له سهولة الوصول إلى "الفرقة الرابعة في الجيش السوري"، أحد شركائه الرئيسيين في الجريمة. وتم تكليف هذه الفرقة، بقيادة ماهر الأسد شقيق الرئيس بشار الأسد، إسمياً بالإشراف على أمن المساكن، ولكنها في الواقع تدخّلت أيضاً في الإدارات المحلية وانخرطت بعمق في تجارة النظام للكبتاغون على خلفية الحرب. وتعمل عن كثب مع «حزب الله» الذي، وفقاً لبعض التقارير، يوفر الأمن لمختبرات الكبتاغون السورية ويشرف على "نقاط العبور الرئيسية" مثل طفيل لضمان سهولة انتقال المخدرات إلى لبنان، والتي يتم تهريبها منها إلى دول الخليج العربي وما وراءها.

وقد تشير انتهاكات دقو في طفيل وما يقابله من فقدان سيطرة الجيش اللبناني هناك إلى ارتفاع طفيف في إنتاج الكبتاغون المحلي اللبناني، أو على الأقل إلى تعزيز تحالف «حزب الله» و "الفرقة الرابعة". وقد تم تأكيد هذا الاتجاه من خلال سلسلة من عمليات مصادرة ضخمة للكبتاغون طالت شحنات مصدرها من لبنان أو من ميناء اللاذقية السوري الذي يسيطر عليه «حزب الله». وفي نيسان/أبريل 2021، على سبيل المثال، أحبطت المملكة العربية السعودية محاولة تهريب 5.3 مليون حبة كبتاغون مخبأة في فاكهة الرمان، مما دفع المملكة إلى حظر استيراد الفواكه والخضروات اللبنانية. وقبل شهر واحد، وبمساعدة من وزارة الداخلية السعودية، اعترضت ماليزيا شحنة تضم800,000 قرصاً من الكبتاغون بقيمة 94 مليون دولار مصدرها اللاذقية. ووفقاً لبعض التقارير، تم العثور على صورة من فاتورة هذه الشحنة على هاتف دقو، مما أدى إلى اعتقاله لاحقاً. وفي 6 نيسان/أبريل 2021، احتجزته قوات الأمن اللبنانية وأربعة من مساعديه في منطقة الرملة البيضاء الساحلية الغنية في بيروت.

ومع ذلك، تشير التقارير المحلية إلى أن «حزب الله» رتّب لدقو البقاء في غرفة "مريحة" والحصول على الإنترنت حتى أثناء سجنه، لكي يتمكّن من "مواصلة إدارة عمليات تصنيع المخدرات". ومن هذه الزنزانة المجهزّة بشكل جيد، أصرّ دقو على تهديد أهالي طفيل وإحكام قبضته على المنطقة. وفي تشرين الأول/أكتوبر الماضي، أطلق مسلحون تابعون لدقو و«حزب الله» النار على المنازل والسكان، مما أدى إلى دخول طفلٍ يبلغ من العمر 12 عاماً إلى المستشفى. وفي الشهر الماضي أيضاً، اقتحم مسلحون مرتبطون به على الأرجح قرية طفيل وأطلقوا النار على المنازل لمدة ثماني ساعات. ووفقاً لبعض السكان، كان الهدف من الاعتداء طردهم من البلدة.

ومع ذلك، فقد استخدم دقو أحياناً الترغيب إلى جانب هذا الترهيب في محاولة لتهدئة السكان وإثبات سيطرته المستمرة. ففي آذار/مارس على سبيل المثال، رتب لتوزيع ما يقارب ألف حصة غذائية على العائلات اللبنانية في بيروت ووادي البقاع بمناسبة شهر رمضان.

ونظراً لعادة دقو في التملّص من العدالة، فإن التعليق المفتوح لحكمه أمر مثير للقلق. وفي نيسان/أبريل 2021، سرّب صحفي لبناني تسجيلاً صوتياً لزوجة دقو، المحامية سحر محسن، تشجّع فيه مستشاره القانوني على رشوة القاضي الذي سبق صدقي في القضية. وفي وقت لاحق، استعانت بخدمات الأمين العام المساعد لـ "اتحاد المحامين العرب"، معين غازي، ودفعت له 5 ملايين دولار للمساعدة في تأمين الإفراج عن دقو. ووفقاً لتقارير محلية، "تعرض" القاضي صدقي "لضغط كبير" قبل تعليق الحكم.

ويؤكد سكان طفيل أن محسن هي إحدى أقارب وفيق صفا، رئيس الأمن في «حزب الله». وقد وثّقت وزارة الخزانة الأمريكية قيام صفا بعمليات تهريب مخدرات وأسلحة داخل البلاد وخارجها، وقد تفسر هذه العلاقة نجاح دقو في تجارة المخدرات وتنسيقه الوثيق مع «حزب الله». ومحسن هي أيضاً المالك الفعلي لشركة "سيزر" للإنشاءات، الأمر الذي مكّن الشركة من العمل دون عوائق على الرغم من اعتقال دقو.

- توصيات في مجال السياسة العامة

على الحكومة الأمريكية أن تعلن عن رغبتها في صدور حكم في قضية دقو. وقد يساعد توجيه الاهتمام الدولي على هذه القضية في إفشال سعي دقو إلى الحرية عن طريق الرشوة. بالإضافة إلى ذلك، على المسؤولين الأمريكيين التحقيق في العلاقات بينه وبين صفا، الذي أدرجته وزارة الخزانة الأمريكية على لائحة دعم الإرهاب عام 2019. وقد تكون إحدى النتائج المحتملة معاقبة "ملك الكبتاغون" نفسه. ونظراً إلى صلات دقو بالاتجار الدولي بالمخدرات ونظام الأسد وإحدى أبرز المنظمات الإرهابية في العالم، فإن الفرصة مواتية لإنهاء حكمه.

المصدر: معهد واشنطن

التجميد والبناء: مقاربة إستراتيجية للسياسة في سورية

معهد الشرق الاوسط

تشارلز ليستر

(اللغة الإنجليزية) 09 اذار 2022

ملخص:

ربما بدت الدبلوماسية السورية مهيّأة لمرحلة من الاستثمار المتجدد في أوائل عام 2022، لكنّ الغزو الروسي لأوكرانيا، والانهيار الناتج في العلاقات الدبلوماسية الأميركية والأوروبية مع موسكو، يعني أن الدبلوماسية السورية قد أضحت ميّتة الآن.

يبدو الآن أن الأزمة الإنسانية غير المسبوقة باتت وشيكة. للتكيف مع هذه البيئة الجديدة، يجب على المجتمع الدولي التفكير في تغيير شامل في المقاربة، وإعطاء الأولوية لتجميد خطوط الصراع، واستخدام الإستراتيجية بدرجة أكبر للمساعدات، وتحقيق الاستقرار وإعادة البناء الموجّه في المناطق غير الخاضعة لحكم نظام الأسد.

نجا بشار الأسد، بعد أن ارتكب كلّ ما يمكن من جرائم الحرب، ومن جرائم محتملة ضدّ الإنسانية، لكنه يقف اليوم على أنقاض دولة، ويعُدّ نظامه وأجهزته الأمنية الوحشية بمنزلة رادع قوي لأي عودة مجدية للاجئين.

ستُعرَض آلية الأمم المتحدة الحالية عبر الحدود، التي تسمح بتقديم المساعدة إلى إدلب، على تجديد التصويت في تموز/ يوليو المقبل، حيث فرص استخدام روسيا لحق النقض أكبر من أي وقت مضى.

سيؤدي الصراع في أوكرانيا إلى تفاقم أزمة القمح المدمرة بالفعل في سورية، وستزيد من احتمالية حدوث مجاعة، وسيتضاعف هذا بسبب التضخم المتصاعد ونقص الوقود. في هذا الوضع الخطير، يبدو الأسد على وشك أن يصبح ضعيفًا جدًا.

إنّ إستراتيجية "التجميد والبناء" ليست سياسة تقسيم، ولن تعدَّ قرار مجلس الأمن رقم 2254 ميتًا أو ستضعف الالتزام الدولي به. وإنما ستعزز هذه السياسة، في الواقع، التصميم الدولي وتزيد من النفوذ لمتابعة أهداف قرار مجلس الأمن رقم 2254.

(ترجمة مركز حرمون للدراسات - لقراءة الملف كاملاً)

المصدر: معهد الشرق الاوسط

البنتاغون لا يعتزم معاقبة العسكريين المسؤولين عن سقوط ضحايا مدنيين في غارة على سوريا

فرانس ٢٤

(اللغة الإنجليزية) ١٧ أيار 2022

نص المقال:

أعلن البنتاغون أن تحقيقه في سقوط ضحايا بين المدنيين في الغارة الأمريكية على منطقة الباغوز في سوريا عام 2019، لم يكشف عن أي جرم في أعمال العسكريين الأمريكيين ولن تتم معاقبتهم. وجاء في تقرير قائد القوات البرية الأمريكية، مايكل غاريت، الذي قدمه المتحدث باسم البنتاغون جون كيربي خلال مؤتمر صحفي يوم الثلاثاء، أنه "لم يكن هناك أي عمل إجرامي متعمد أو خطأ، على الرغم من الكشف عن بعض العيوب في الالتزام بالبروتوكول المقرر." وتابع التقرير: "ولا يوجد أي دليل على أن تلك العيوب كانت متعمدة أو كان الهدف منها إخفاء أي قرارات أو أعمال."

وأشار التقرير إلى أن الغارة على الباغوز في ريف دير الزور أسفرت عن مقتل 4 مدنيين، هم إمرأة و3 أطفال، وإصابة 15 مدنيا بجروح هم 11 إمرأة و4 أطفال. وأشار البنتاغون إلى أن باقي القتلى الـ 52 كانوا عناصر في تنظيم "داعش" الإرهابي. وحسب التقرير، فإن العيوب التي كشف عنها التحقيق كانت متعلقة بعدم إبلاغ العسكريين المسؤولين عن تنفيذ الضربة للأجهزة المراقبة في البنتاغون بإمكانية سقوط ضحايا مدنيين بنتيجة الغارة.

وخلال المؤتمر الصحفي رفض كيربي الإجابة عن السؤال ما إذا كانت من الممكن محاسبة المسؤولين الذين لم يقدموا المعلومات عن الضحايا المدنيين المحتملين في الوقت المناسب. وأكد أن البنتاغون يأسف لسقوط القتلى بين المدنيين، لكن الوزارة لا ترى أي أسس لمحاسبة أحد على الحادث، مؤكدا أنه لم يتم فصل أي عسكري من الخدمة بسببه.

المصدر: فرنس ٢٤

تفاصيل خطة العودة الطوعية للسوريين

صحيفة صباح

زبيدة يالتشن

(اللغة التركية) 11 أيار 2022

ملخص: كشفت صحيفة تركية، اليوم الأربعاء، تفاصيل جديدة حول مشروع "العودة الطوعية" الذي أعلن عنه الرئيس التركي، رجب طيب أردوغان، في 3 مايو/ أيار الجاري، ويستهدف إعادة مليون لاجئ إلى مناطق عدة في الشمال السوري.

وبحسب ما نشر موقع صحيفة" صباح"، فإن المشروع الذي وصفته بـ"الضخم"، تم التوافق على تسميته بمشروع(2Y- 1Ç) ، ويتضمن في معناه كلمات (استقر، عِشْ، اعمل)

ويشمل المشروع، بناء ما بين 200 إلى 250 ألف منزل في 3 أنواع مختلفة، قبل نهاية العام الجاري، وبمساحة 40 و60 و80 متراً مربعاً، ليتم تسليمها للعائدين، وفق عدد أفراد كل عائلة.

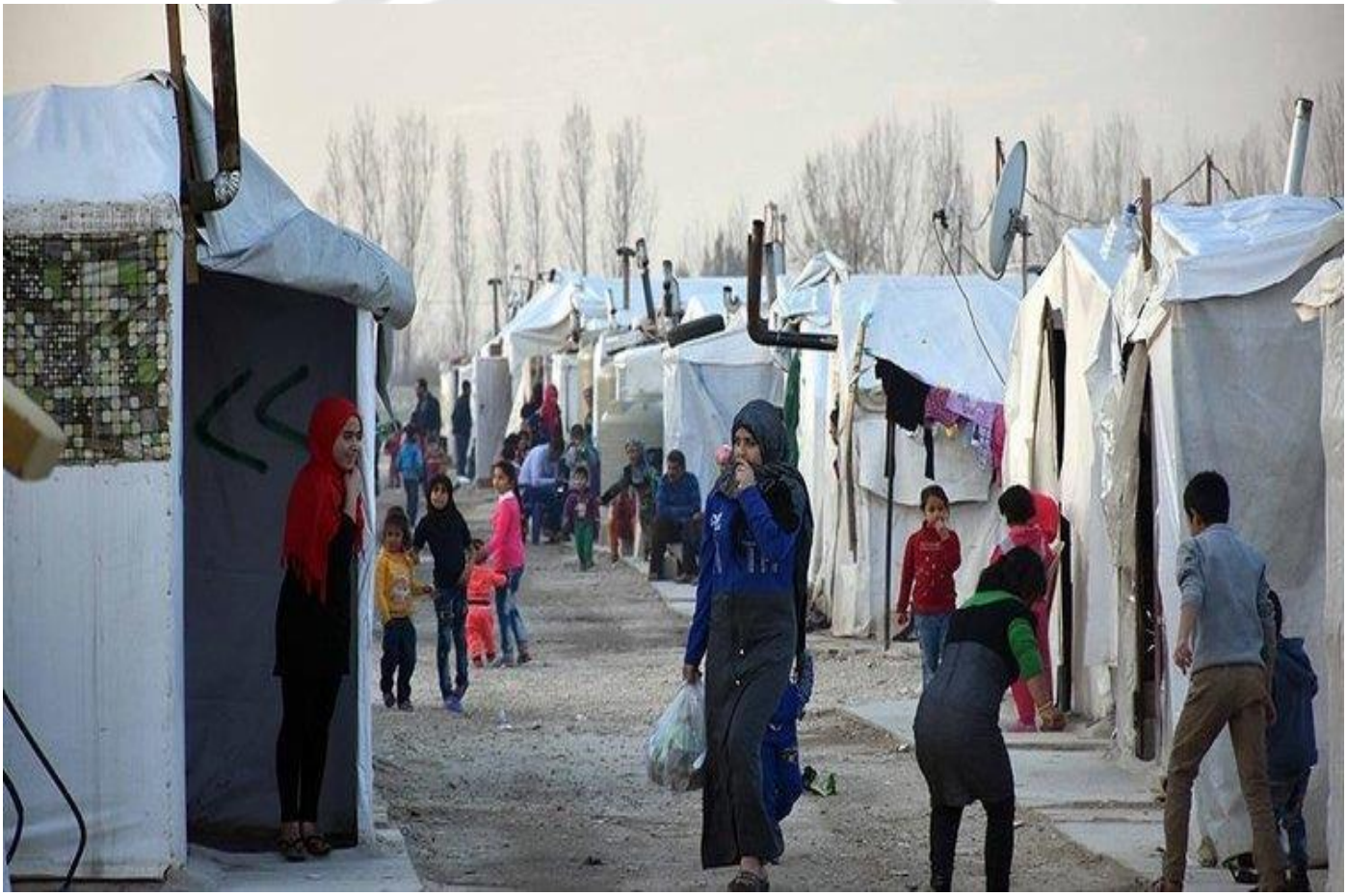

موقع المشروع

تقول الصحيفة، إن بناء المنازل سيتم في مناطق جرابلس واعزاز والباب ورأس العين وتل أبيض، تزامناً مع بناء مبانٍ اجتماعية وثقافية، مثل المدارس ومراكز التسوق، والقاعات الرياضية، والهياكل الإدارية للمدينة (مثل البلديات).

وفيما يتعلق بسبل عيش العائدين، بينت أنه عند الانتهاء من بناء المنازل، "سيتم خلق بيئة مناسبة للسوريين الذين سيعودون لكسب قوتهم."

وضرب تقرير الصحيفة مثالاً على ذلك، بتقديم كل الدعم للعائدين لتمكينهم من إنتاج الزيتون في المناطق التي سيتم إنشاء المنازل فيها، على أن تكون مشاريع الثروة الحيوانية من وسائل الدعم الأخرى.

وفي ذات السياق، نوه إلى أنه بالإضافة إلى توظيف السوريين في عمليات بناء المنازل، التي ستخلق فرص عمل كبيرة، فإن الخطة تتضمن بناء مناطق صناعية منظمة حول المدن المنشأة حديثاً.

من أين التمويل؟

تمويل المشروع من الأسئلة التي حاول تقرير الصحيفة الإجابة عنه، وذكر فيه، أنه سيتم توفير خدمات البنية التحتية، من قبل إدارة الكوارث والطوارئ، وأن توفير تكلفة المنازل سيكون عبر دعم من المنظمات الدولية، والصناديق، والجمعيات الخيرية. مؤكدة أن التوقيع على البروتوكولات الخاصة سيجري خلال الأيام المقبلة.

في هذا الإطار، يُجري حزب العدالة والتنمية أبحاثاً مكثفة حول اللاجئين السوريين، وفق ما أشار إليه التقرير، منوهاً إلى أن هذه الاستطلاعات، تُظهر أن "الغالبية العظمى من السوريين يريدون العودة، إذا كان هناك جو من الأمان."

وفي الثالث من الشهر الجاري، وجه الرئيس التركي رسالة مصورة للسوريين لأول مرة من نوعها، كشف فيها عن تحضير أنقرة لمشروع يتيح العودة الطوعية لمليون سوري إلى بلادهم.

وجاءت الرسالة خلال مراسم تسليم منازل مبنية من الطوب في إدلب السورية، شارك فيها وزير الداخلية التركي سليمان صويلو، الثلاثاء الماضي.

وقال أردوغان في الرسالة المصورة، إن "المشروع سيتم تنفيذه بدعم من منظمات مدنية تركية ودولية، وسيكون شاملاً بصورة كبيرة، وسينفذ في 13 منطقة على رأسها اعزاز وجرابلس والباب وتل أبيض ورأس العين، بالتعاون مع المجالس المحلية في تلك المناطق."

وأضاف الرئيس التركي، أنه "سيتم بناء مرافق متنوعة في إطار المشروع مثل المدارس والمستشفيات"، موضحاً أن "المشروع يتضمن جعل التجمعات السكنية المقرر تشييدها مكتفية ذاتياً، من حيث البنية الاقتصادية التحتية، انطلاقاً من الزراعة، ووصولاً إلى الصناعة."

وأكد أن "تصميم تلك التجمعات السكنية سيتم بحيث تكون أماكن مناسبة للعيش، لا ينقصها شيء من المرافق، كالمساجد والمدارس والمراكز الصحية والأفران وحدائق الأطفال." (ترجمة: السورية نت)

المصدر: صباح

المنطقة العربية أمام تحديات خطيرة بسبب أزمة الأمن الغذائي

جيوبوليتكال

هلال خاشان

(اللغة الإنجليزية) 12 أيار 2022

ملخص:

تواجه المنطقة العربية، الممتدة من الخليج العربي إلى المحيط الأطلسي، نقصا حادا في الغذاء. وبالنظر إلى أن 65% على الأقل من الناس في معظم الدول العربية فقراء أو معرضون للفقر، فليس من المفاجئ أن ينتشر الجوع وسوء التغذية في المنطقة. وحتى في السعودية الغنية بالنفط، فإن 20% من السكان على أقل تقدير يقبعون تحت خط الفقر. وتتفاقم هذه المشكلة بسبب سوء الإدارة، والتغيرات الديموغرافية، وندرة المياه، وتغير المناخ، وتداعيات وباء "كوفيد-19"، والنزاعات التي لم يتم حلها. واليوم، تكشف الحرب في أوكرانيا عن مدى خطورة نقاط الضعف هذه، والتي ستظل تواجه المنطقة بعد انتهاء الحرب.

ندرة المياه

من بين 17 دولة تعاني من الإجهاد المائي في العالم، توجد 12 دولة في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا. وبالرغم أن المنطقة العربية تضم 5% من سكان العالم، فإن نصيبها من المياه العذبة في العالم أقل من 1%. وتستورد الدول العربية أكثر من نصف احتياجاتها من الغذاء، وتنفق 5% من ناتجها المحلي الإجمالي على هذه الواردات. وقد أثرت هذه المشاكل على الدول العربية بطرق مختلفة. وفي العراق، أدى الجفاف والعواصف الرملية ودرجات الحرارة المرتفعة والعقبات الخارجية أمام تدفق المياه إلى فقدان المياه بنسبة 60%. وأدت سياسة بناء السدود التي تتبعها تركيا وإيران إلى تفاقم مشاكل إمدادات المياه في كل من العراق وسوريا. وفي مصر، حرم سد النهضة الإثيوبي البلاد من 25% من إمدادات مياه النيل. وأدى احتكار إسرائيل لمياه نهر الأردن إلى تفاقم ندرة المياه في الأردن.

وفي سوريا والعراق، حيث فقد 12 مليون شخص إمكانية الوصول إلى المياه، بدأت زراعة القمح في الانهيار. وتقلصت الأراضي المزروعة في العراق بمقدار النصف خلال العام الماضي، وفي حين سيتضاعف عدد السكان بحلول عام 2050 فإن مياه الشرب ستنخفض بنسبة 20% بسبب تراجع هطول الأمطار التي تشكل 30% من إمدادات المياه في البلاد. وتقول وزارة الموارد المائية العراقية إن نهري دجلة والفرات سيتعرضان للجفاف في غضون 20 عاما ما لم تطلق تركيا المزيد من المياه. وفي سوريا، يأتي نحو 60% من تدفق المياه إلى البلاد من تركيا التي تستخدم ذلك كورقة لزيادة نفوذها في سوريا.

وعادة ما يتم إطلاق المزيد من المياه إلى سوريا في الشتاء عندما تصل السدود إلى أقصى طاقتها بدرجة قد تهدد سلامتها الهيكلية. وخلال موسم الصيف الجاف، قد يتسبب انخفاض تدفق المياه في خسائر اقتصادية هائلة في الزراعة ومصايد الأسماك. أما السعودية، فقد استنفدت بالفعل طبقات المياه الجوفية بعد أن استخدمت سنويا 5 أميال مربعة من مياهها الجوفية غير المتجددة في الزراعة. وبالرغم أن السعودية ودول مجلس التعاون الخليجي الأخرى لديها ما يقرب من 900 محطة لتحلية المياه، إلا أن الزراعة لا تستفيد من هذه المياه بشكل كبير، حيث يذهب أكثر من نصف إنتاج المحطات إلى الاستخدام المنزلي. وفي الجزائر والمغرب، حيث يتزايد نقص المياه، تعتمد الزراعة بشكل كبير على هطول الأمطار، وهو أمر لا يمكن التنبؤ به. تكنولوجيا عفا عليها الزمن.

ولا تعد ندرة المياه المشكلة الوحيدة، حيث تراجعت الإنتاجية الزراعية نتيجة للتقنيات القديمة، فضلا عن سوء التخطيط والإدارة. وتستهلك أنظمة الري غير الفعالة مثل الري بالغمر مياها أكثر بنسبة 40% من الري بالرش أو الري بالتنقيط. وتعد التعاونيات الزراعية نادرة، ولا تقدم الحكومات العربية حو افز للتوسع في الزراعة، ما يؤدي إلى تفتت الأرض إلى قطع صغيرة مملوكة للعائلات بما لا يناسب الري الحديث والزراعة الآلية. كما تفتقر الزراعة إلى الأسمدة والمبيدات الكافية. وتؤدي هذه المشكلات إلى غلات منخفضة الجودة، بمتوسط 1.3طن للهكتار، مقارنة بالمتوسط العالمي البالغ 3.6 طن للهكتار. وتتسبب معدلات المواليد المرتفعة، بنحو 2% مقارنة بالمعدل العالمي البالغ 1%، في تعقيد الوضع. وتعد الأراضي الصالحة للزراعة في المنطقة والتي تبلغ مساحتها الإجمالية 70 مليون هكتار (30% منها في السودان) كافية لتلبية الاحتياجات الزراعية لكن ما يفتقر إليه العرب هو نظام ري عملي والقدرة على العمل معا. ويقف الفساد وسوء الإدارة في طريق تحقيق ذلك. وفي العراق، لا يبدو أن الحكومة تأخذ الوضع المائي على محمل الجد. وفي عام 2018، خصصت 15 مليون دولار، أي نحو 0.2% فقط من ميز انيتها، لمعالجة قضايا المياه. ويحتاج العراق إلى استثمار ما لا يقل عن 180 مليار دولار في بناء السدود ومشاريع الري لمعالجة ندرة المياه على مدى العقدين المقبلين.

وتعود قضايا المياه في سوريا إلى ما قبل انتفاضة 2011. وتعاني العاصمة دمشق، التي يبلغ عدد سكانها أكثر من 4 ملايين نسمة، بشكل متكرر من انقطاع المياه الذي يستمر عدة أسابيع. والآن تعد نصف مر افق معالجة المياه في سوريا غير صالحة للعمل بسبب الحرب، ما قلل من مياه الشرب المتاحة بنسبة 40% على مدى العقد الماضي فضلا عن أزمة تلوث مياه الشرب بمياه الصرف الصحي.

فشل الحكومات

وتعد الدول العربية أكبر مستوردي الحبوب في العالم لذلك كشفت حرب أوكر انيا عن هشاشة المنطقة فيما يخص الاكتفاء الذاتي. وبالرغم أن روسيا وأوكر انيا تصدران 12% فقط من غذاء العالم، فإن قربهما من المنطقة يجعل منتجاتهما أرخص بكثير و أكثر قدرة على المنافسة من منتجات المصدرين الآخرين للمواد الغذائية. وكان الصراع مزعجا بشكل خاص للدول العربية بسبب أهمية الخبز في النظم الغذائية العربية. ويأتي نحو 35% من السعرات الحرارية في الدول العربية من الخبز وحده. وتستورد بعض البلدان، مثل العراق واليمن ولبنان، أكثر من 70% من احتياجاتها من القمح. ويعد النقص في المواد الغذائية الأساسية، بما في ذلك الخبز وزيت الطهي والبقوليات، أمرا شائعا، ولا سيما في مصر والجز ائر والمغرب، وقد أجبر ذلك النخبة الحاكمة على اتخاذ خطوات لتجنب الثورات المحتملة. وعلى مدى أعوام، اشتكى الجز ائريون من أزمة الغذاء وتضخم الأسعار حيث انخفضت قدرتهم الشر ائية بنسبة 40% خلال الأعوام الـ 6 الماضية. وأدى انفصال الحكومة التي تعاني من ضائقة مالية عن الأزمة وقرارها بتخفيض الواردات إلى زيادة مستوى الإحباط العام. وفي مصر، لم تؤد سياسة الري خلال القرن العشرين، التي بلغت ذروتها باستكمال السد العالي في أسوان عام 1970، إلى ثورة زراعية. وبدلا من ذلك، اتسعت الفجوة بين إنتاج الغذاء المحلي والواردات، ووصلت إلى معدل ينذر بالخطر في الأعوام الأخيرة. وبلغت نسبة الغلال المزروعة محليا 69% في عام 2000، لكن الإنتاج المحلي انخفض إلى 45% في عام 2018. وخلال نفس الفترة، انخفضت البقوليات المزروعة محليا من 56% إلى 37%، واستمر الاتجاه الهابط. وتهتم الدول العربية بأمن النظام السياسي أكثر من اهتمامها بالاستقلال الغذائي. على سبيل المثال، تنفق مصر والجز ائر والمغرب خمس مرات و12 مرة و25 مرة، على التوالي، على الدفاع أكثر مما تنفق على الزراعة. ومنذ عام 1956، اقترح البعض إنشاء سوق عربية مشتركة تمهيدا لإطلاق اتحاد اقتصادي لكن الفكرة لم تتحقق أبدا. وقدمت قمة جامعة الدول العربية عام 2005 في الجز ائر وقمة 2007 في الرياض رؤية استر اتيجية لتحقيق الأمن الغذائي العربي من خلال تطوير قطاع زراعي فعال اقتصاديا وإدارة الموارد البيئية بشكل صحيح وتحسين نوعية حياة المزارعين. وو افق وزراء الزراعة العرب على

توصيات هذه القمم خلال اجتماع عام 2008 للمنظمة العربية للتنمية الزراعية في البحرين. وتضمنت التوصيات تطوير تقنيات زراعية حديثة وتشجيع الاستثمار في التصنيع الزراعي، كما طالبت بتحسين التنافسية الزراعية والاستثمار في تنمية الموارد البشرية. لكن الأنظمة العربية دمرت آفاق إطلاق ثورة زراعية ناجحة. ورفضت التعاون وفضلت استيراد المواد الغذائية التي تكلف المنطقة العربية سنويا أكثر من 100 مليار دولار وتعرضها لتقلبات الأسعار واضطراب الاستيراد بسبب الصراعات الخارجية. وساهم المستبدون العرب عن عمد في إهدار الموارد المائية الشحيحة لبلدانهم. وفي عام 1992، أمر الرئيس العراقي "صدام حسين" بتجفيف منطقة الأهوار جنوبي البلاد لمعاقبة المتمردين الشيعة وجماعات المعارضة الذين كانوا يسكنونها ما أدى إلى تدمير الزراعة ومصايد الأسماك والتنوع البيولوجي الفريد. وفي أوائل التسعينات من القرن الماضي، حوّل الرئيس السوري "حافظ الأسد" مياه الصرف الصحي إلى نهر بردى، الذي يعبر دمشق ويزود العاصمة بالمياه للاستخدام المنزلي والزراعي، كما قام بإعادة توجيه قنواته بعيدا عن قصره لأسباب أمنية. وغير ابنه "بشار" اتجاه مصب النهر ليغمر مناطق الثوار خارج دمشق.

التأثير على الصحة العامة

وفقا لمنظمة الأغذية والزراعة "فاو" التابعة للأمم المتحدة، ارتفع عدد الجياع في المنطقة العربية بأكثر من 90% خلال العقدين الماضيين، متجاوزا 69 مليونا في عام 2020. ويعاني ثلث سكان المنطقة البالغ عددهم 420 مليون نسمة من سوء التغذية. ويعاني أكثر من 20% من الأطفال دون سن الخامسة من مشاكل في النمو. ويعاني 8% من نقص الوزن، و11% من زيادة الوزن، ويرجع ذلك في المقام الأول إلى سوء النظم الغذائية. وفي اليمن، يعاني 45% من البالغين من الجوع فيما يعاني 60% من الشباب من فقر الدم. وفي السودان، يعاني أكثر من 20% من السكان البالغ عددهم 45 مليون نسمة من الجوع الشديد، وهو ما قد يتضاعف في ظل الحكومة التي يسيطر عليها الجيش. وتعد هذه الأرقام قاتمة بالنظر إلى أن السودان يمكنه تغذية معظم المنطقة العربية إذا كان قادرا على استغلال إمكاناته الزراعية الكاملة.

في المقابل، يعتبر الإفراط في الغذاء في دول مجلس التعاون الخليجي مشكلة كبيرة. وساهمت العادات الغذائية غير الصحية في ارتفاع معدلات الأمراض المزمنة وخاصة مرض السكري. وسيصاب ربع البالغين في مجلس التعاون الخليجي بمرض السكري بحلول عام 2030. وفي السعودية، يعاني أكثر من 50% من الأشخاص فوق سن الـ 30 من مقدمات السكري. باختصار، فشلت المنطقة العربية في معالجة أسباب أزماتها الغذائية، ومن غير المرجح أن تتغلب عليها في المستقبل القريب. ويتطلب تحقيق التنمية المستدامة حل أزمة الغذاء والخروج من الحلقة المفرغة للفقر. وتتضمن هذه العملية إعادة ترتيب أولويات أهداف الدولة من الدفاع إلى الزراعة وعكس أنماط الهجرة الداخلية التي شهدت حركة سكانية ضخمة من المناطق الريفية إلى المراكز الحضرية على مدى نصف القرن الماضي. وأضعفت هذه التغيرات الديموغرافية قطاع الزراعة فيما فشلت في تعزيز الصناعات الإنتاجية الأخرى. وقد يكون الحكام العرب متحمسين لتطوير بلادهم، لكنهم غير مستعدين للتخلي عن تركيزهم على استقرار النظام وأمنه.

المصدر: جيوبوليتكال نقلاً عن الخليج الجديد

روسيا ستخسر قواتها بسوريا في الفترة المقبلة

صحيفة صباح

حسن يالتشن

(اللغة التركية) 11 أيار 2022

ملخص: تحدث الصحفي التركي حسن يلشين، في مقال نشرته جريدة "صباح"، عن إمكانية تأثير الحرب في أوكرانيا على التواجد الروسي في سوريا. وقال الكاتب إن سوريا لم تشهد أي تغيير منذ عملية "درع الربيع"، التي نفذها الجيش التركي في إدلب، باستثناء بعض النزاعات الحدودية التي تثيرها المجموعات المختلفة من وقت لآخر مع بعضها البعض، معتبرا أن "الحرب في سوريا قد توقفت."

ورأى أن السبب الرئيسي لذلك هو أن الأطراف أقامت مناطق آمنة خاصة بها، مشيرا إلى أن النظام السوري إذا لم يتخذ موقفا أكثر عدوانية تجاه إدلب، فإن الوضع في سوريا سيبقى كما هو، وذلك "نتيجة مصالحة دبلوماسية تستند إلى قرار سياسي"، وفق الكاتب. وأكد أنه "لا توجد نتيجة عسكرية تنهي الحرب الأهلية السورية"، إذ لم يستنفد الطرفان بعضهما عسكريا، ولم يقم أي من الطرفين بتحييد كل الأطراف الأخرى، مضيفا: "باختصار، لم تكن الظروف العسكرية موجودة لإنهاء الحرب في البلاد." واعتبر أنه نظرا لعدم انتهاء الحرب في سوريا، فسيكون من الأنسب النظر إلى الظروف السياسية لمعرفة كيف ستتطور الحرب. وأوضح أنه إذا لم يتم كسر المصالحة شبه الرسمية بين تركيا وروسيا والولايات المتحدة، فإن النشاط العسكري غير متوقع في سوريا، خاصة أن هذه الدول لا تنوي أن تطأ أقدام بعضها البعض على الساحة السورية في الوقت الحالي. وأشار إلى أن سيناريوهات المغامرة الروسية في أوكرانيا لا تزال مجهولة حتى الآن، لكن الأمر سيستغرق بعض الوقت حتى تنتج عنه نتائج سياسية واقتصادية، ويرتبط في الغالب بمدى استمرار الدول الغربية في دعم أوكرانيا. ولفت إلى أن نتائج العقوبات الغربية المفروضة على روسيا، والتي تهدف إلى خلق عزلة سياسية واقتصادية لموسكو -كما صرحت واشنطن- قد تنعكس على وجودها في سوريا وتغير مكانتها.

ووفق الكاتب، فإن حدوث تفاهمات بين روسيا والولايات المتحدة بشأن أوكرانيا، سيكون أسوأ سيناريو يمكن حدوثه لتركيا بالنسبة إلى سوريا، في حين ستشعر أنقرة بالارتياح في كل من سوريا وفي جميع جوانب العلاقات التركية الأمريكية في حال استمرار التنافس بين موسكو وواشنطن، وهو "أمر مرجح الحدوث." وأضاف: "لهذا السبب ستخسر روسيا قواتها في الميدان السوري في الفترة المقبلة." وتابع: "في ظل هذه الظروف، سيكون من الضروري إعادة حساب سوريا؛ لأن تركيا ستكسب مبادرة مهمة." وبحسب الكاتب، فإن روسيا لم تتخذ خطوة واحدة ضد حزب العمال الكردستاني في سوريا، رغم مخاوف تركيا، معتبرا أن موسكو كانت تمنع أنقرة من تحقيق انتصارات في سوريا رغم تجاوزها العقبة الأمريكية، حيث كانت القوات الروسية تملأ المناطق التي كان على أمريكا إخلاؤها. (ترجمة: عربي 21)

المصدر: صحيفة صباح

الشمال السوري من شرقه إلى غربه

كارينغي

مايكل يونغ -أرميناك توكماجيان

(اللغة الإنجليزية والعربية) 11 أيار 2022

نص الحوار: يناقش أرميناك توكماجيان، في مقابلة معه، التعقيدات التي تميّز الحدود السورية مع تركيا.

مايكل يونغ :نشرت مؤخرًا دراسة مع خضر خضّور بعنوان "دولة الحدود: إعادة تصوُّر الأراضي الحدودية السورية التركية ."ما الفكرة الأساسية التي حاولتما إيصالها إلى القرّاء؟

أرميناك توكماجيان :خلال العقد الفائت، أدّى الصراع السوري إلى تقسيم شمال سورية إلى ثلاث مناطق شبه مستقلة ذاتيًا: الشمال الشرقي حيث يفرض أحد فروع حزب العمال الكردستاني سيطرته، وتعتبره أنقرة عدوًا لها؛ والوسط حيث تخضع ثلاثة كانتونات لتأثير تركي قوي؛ وإدلب في الشمال الغربي، التي تحكمها مجموعة إسلامية محلية هي هيئة تحرير الشام المرتبطة بتنظيم القاعدة أو كانت مرتبطة به. ثمة أنماط اجتماعية واقتصادية مختلفة في هذه المناطق. ففيما تختلف هياكل الحكم المحلية في إدلب والكانتونات الثلاثة الخاضعة لسيطرة تركيا، يبقى أن هذه المناطق مرتبطة اجتماعيًا واقتصاديًا بمحافظات حدودية تركية، مثل شانلي أورفة وغازي عنتاب وكيليس وريحانلي. أما المنطقة الواقعة في شمال شرق البلاد، والخاضعة لسيطرة الأكراد، فتفصلها عن تركيا حدود صلبة.

تعترف الدراسة بهذه الاختلافات، لكنها تجادل على الرغم منها بأن الشمال السوري غير الخاضع إلى سيطرة نظام الأسد يرتبط إلى حدّ كبير بسياسات تركيا الحدودية، ويتداخل مصيره مع أمن الحدود التركية السورية. من هذا المنطلق، يُعتبر الشمال السوري بأكمله جزءًا من منظومة سياسية-أمنية واحدة. بعبارة أخرى، قد تختلف الأنظمة الاجتماعية وأنماط الحكم بين القامشلي وإدلب، لكن أي عملية عسكرية تُشنّ في إدلب ستؤدي إلى تداعيات في شمال شرق البلاد، والعكس صحيح، إذ إن المنطقة الحدودية بأكملها جزء من إطار أمني واحد. ويعني ذلك أن أي حل مستدام (وهذا لا يبدو وشيكًا) لا يمكن أن يسود إلا إذا توصلت سورية وتركيا، وحلفائهما، إلى تفاهم جديد حول وضع الأراضي الحدودية بأكملها.

يونغ :كيف تغيّر المجتمع السوري في المنطقة الحدودية مع تركيا خلال العقد الماضي، وهل من الممكن برأيك أن يعود الوضع هناك كما كان عليه قبل انتفاضة العام 2011؟

توكماجيان :لا يمكن حتمًا العودة إلى الوضع الذي كان سائدًا قبل العام 2011. فالتحولات التي شهدناها خلال العقد الماضي هائلة، وتُعتبر العوامل الاقتصادية والديموغرافية مثالًا على ذلك. لقد دُمّرت وهُمّشت حلب التي كانت الشريان الاقتصادي لشمال سورية، وسيستغرق إعادة بناء المدينة سنوات طويلة. وبات النظام الاقتصادي لشمال غرب البلاد يعتمد في زمن الحرب على التجارة مع تركيا أو عبرها، لذا شهدنا في هذا السياق نشوء مراكز اقتصادية قريبة من الحدود مع تركيا مثل سرمدا وأعزاز.

كذلك، شهدت المنطقة تحولات هائلة على الصعيد الديموغرافي. فقد أسفرت أعمال العنف عن نزوح الملايين داخل سورية، وهجّرت كثيرين إلى خارج البلاد. على سبيل المثال، يشكّل النازحون داخليًا حوالى نصف سكان الشمال الغربي غير الخاضع للنظام. وتستضيف إدلب عددًا كبيرًا من سكان حلب ودير الزور والجنوب السوري. علاوةً على ذلك، ثمّة حالات عدّة من الهندسة الديموغرافية التي طبّقتها جهات سياسية

على طول الحدود. ولا بدّ هنا من الإشارة إلى أن تركيا تستضيف حوالى 3.7 مليون لاجئ سوري، يعيش أقل من 60 في المئة منهم بقليل على مقربة من الحدود السورية. ولا شكّ أن لهذه التغيّرات تأثيرات دائمة بغضّ النظر عن المسار الذي سيسلكه النزاع.

يونغ :ما مدى نجاح أو فشل السياسة التركية في المناطق الحدودية التي تسيطر عليها؟ وهل تمكّن الأتراك من تحقيق أهدافهم ضدّ قوات سورية الديمقراطية ذات الغالبية الكردية، التي يعتبرونها امتدادًا لحزب العمال الكردستاني؟ وهل أنشأوا نظامًا اقتصاديًا قابلًا للحياة هناك؟

توكماجيان :لقد حققت سياسات تركيا الحدودية نجاحًا مختلطًا. فقد تمكّنت أنقرة من تأمين حدودها من خلال بناء جدار فاصل وإدارة المعابر الحدودية عن كثب. وولّدت تدخلاتها العسكرية ودعمها الاقتصادي نوعًا من منطقة عازلة تحمي حدودها الخاصة. وحالت هذه السياسات مجتمعةً دون حدوث تدفّق كبير وغير منضبط للأشخاص نحو تركيا. وفي الوقت نفسه، ساهمت الأهمية التي تعيرها تركيا لأمن الحدود، وتدخلها العسكري، ورفضها المطلق استقبال لاجئين جدد، في منح النظام السوري وروسيا أداة قيّمة للضغط على أنقرة عند الحاجة. إضافةً إلى ذلك، كانت نسبة عودة اللاجئين من تركيا إلى شمال سورية أقل مما كانت تأمله.

في شمال شرق سورية، وجدت تركيا نفسها منذ العام 2012 جنبًا إلى جنب مع أحد فروع عدوها اللدود، حزب العمال الكردستاني. وخلال السنوات القليلة الماضية، حاولت أنقرة جاهدةً الحؤول دون بناء دويلة يهيمن عليها حزب العمال الكردستاني في سورية، واتّخذت تدابير عدّة في هذا الإطار، من بينها عمليات التوغّل العسكري في عفرين والشمال الشرقي. مع ذلك، فشلت أنقرة حتى الآن في وضع حدٍّ للمشروع الكردي في سورية، وخصوصًا نتيجة الدعم العسكري الأميركي للأكراد، الذين تعتبرهم واشنطن شركاء مهمّين في الحرب ضد تنظيم الدولة الإسلامية. عمومًا، يشكّل الشمال السوري معضلة ديموغرافية وأمنية كبيرة لتركيا. ولا يزال من غير الواضح كيف يمكن الخروج من هذا المأزق.

يونغ :هل يمكنك توقّع ما قد تبدو عليه المنطقة الحدودية السورية التركية بعد خمس سنوات مثلًا؟

توكماجيان :أعتقد أن الوضع الراهن سيتغيّر. لا ينبغي الخلط بين الهدوء النسبي في شمال سورية ونهاية الحرب، ولا سيما أن هذا الوضع غير مقبول بالنسبة إلى تركيا والنظام السوري اللذين يتخذان موقفًا هجوميًا. وهما يمتلكان الوسائل اللازمة لتغيير الوضع الراهن من خلال العنف والمفاوضات والمساومات، وسيأتي ذلك على حساب المشاريع السياسية الثلاثة المتبقية في الشمال، والمتمثّلة في: هيئة تحرير الشام، والمعارضة السورية، والإدارة الذاتية الكردية. بعبارة أخرى، إن المساحة بين النظام وتركيا في الشمال ستتقلّص على حساب الجهات الفاعلة المحلية هناك.

المصدر: كارينغي

الذين صدّقوا الأسد ماتوا

صحيفة يني شفق

حسن يالتشن

(اللغة التركية) 11 أيار 2022

ملخص: أفردت صحيفة "يني شفق" التركية مقالاً مطوّلاً ردّت فيه على الخطاب العنصري الذي وجّهه قادة كل من حزب الشعب الجمهوري وحزب الجيد المعارضَين ضد اللاجئين السوريين في تركيا، والذي طلبا فيه منهم العودة إلى بلادهم، وذلك بعد "العفو" الأخير الذي أصدره رأس الإجرام بسوريا "بشار الأسد." وبعنوان (مات الذين آمنوا بعفو الأسد: "العودة إلى الوطن" تعني الموت للسوريين) بيّنت يني شفق أن أحزاب المعارضة لا تفكّر مطلقاً ماذا تعني العودة بالنسبة لمئات الآلاف من السوريين، ولا سيما مع وجود مليون سجين وأكثر من 300 ألف مفقود.

وذكرت الصحيفة التركية نماذج من مدنيين فقدوا إخوتهم وأحباءهم منذ سنين بعد أن قامت ميليشيا أسد باعتقالهم، في حين أكد ذووهم أنهم لا يزالون يرجون أن يكون هؤلاء المفقودون على قيد الحياة، بالرغم من معرفتهم بحقيقة موت الكثيرين منهم بعد تعرضهم للتعذيب. وبحسب "سيلفا أكسوي" فإنها لم تسمع أي خبر عن شقيقها "إبراهيم شيتاف" منذ 7 سنوات، كما يشير "منير الفقير" إلى أن معظم الذين آمنوا بقرار العفو المزعوم ماتوا في السجن ودُفِنوا في مقابر جماعية، أما "ملك عودة" التي لم تعلم أي شيء عن طفليها وشقيقها في السجن منذ سنوات، فتؤكد أيضاً أنه لا يمكنها العودة إلى سوريا إلا بعد رحيل نظام الأسد. وأشارت الصحيفة إلى احتمالية تعرُّض العائدين إلى وطنهم للتعذيب، مستشهدةً بكلام السيدة "ميسا قزيز" التي ذكرت أن مخابرات أسد استجوبتها وقامت بتعذيبها، وأنها رأت هناك طفلاً عمره خمسة أشهر في الزنزانة.

روّاد الخطاب العنصري

وبعد ذكرها شهادات مَن فَقدوا أقرباءهم، تناولت الصحيفة التركية بالنقد موقف من سمّتهم "روّاد الخطاب العنصري" بتركيا، كحزب الشعب والجيّد والنصر، مشيرة إلى أن هؤلاء يسعون بكل جهدهم لوضع يدهم بيد الأسد، زاعمين أنه أصدر عفواً ويسعى لإعادة السوريين، في حين أن اللاجئين قلقون بشأن هذا الاقتراح ولا يثقون بأي عفو يصدر عن رأس الإجرام، وخاصة بعد أن تجاوز عدد الاعتقالات غير القانونية منذ 2011 مليون شخص. أرقام وإحصائيات من ناحيته قال المتحدث باسم لجنة الأسرى السوريين مروان الحوش: إنهم وثّقوا 154 ألف معتقل في زنزانات ميليشيا أسد مع أسمائهم وذلك منذ بداية الثورة، حيث تجاوز عدد الأسرى في سوريا مليوناً، وأكثر من 300 ألف شخص في عداد المفقودين، من بينهم 7122 امرأة و 437 طفلاً دون سن العاشرة.

شهادات مروّعة

ويوضح الناشط الحقوقي والمعتقل السابق "منير الفقير" أن الأسد لم يصدر ولا مرة عفواً حقيقياً منذ 11 عاماً فهو يقوم دائماً باعتقال مئات الأشخاص الذين لا علاقة لهم بأي شيء قبل إصدار العفو ثم يطلق سراحهم، لافتاً إلى أنه جاء إلى إسطنبول لحضور اجتماع عام 2012 وعاد إلى سوريا حيث تم اعتقاله على الفور، وقضى عامين في السجن خسر فيها نحو 100 كيلو غرام من وزنه. وبيّن "الفقير" أن ميليشيا أسد اعتقلت العائدين إلى وطنهم من الأردن ولبنان وتركيا والعديد من الدول الأخرى فور عبورهم الحدود، وأن معظم الذين صدّقوا العفو ماتوا في السجن ودُفنوا في مقابر جماعية ولا تزال عائلاتهم تنتظر عودتهم، لكنهم للأسف لن يعودوا أبداً. أما السيدة "ملك عودة" فقد دخل ولداها السجن ولم يُسمَع أي خبر عنهما منذ سنوات، وأوضحت أن الأكبر واسمه (محمد) اعتُقل عام 2011 عندما كان يبلغ من العمر 19 عاماً فقط، في حين أن شقيقه ماهر الذي يبلغ من العمر 15 عاماً اعتُقل عام 2012، كما إن ميليشيا أسد قتلت أخاها واعتقلتها هي الأخرى أيضاً وبقيت مدة 15 شهراً.

تقرير الشبكة السورية

يُذكر أن الشبكة السورية لحقوق الإنسان وثّقت في تقرير لها عدد مَن تم إخراجهم من السجن مؤخراً بمرسوم العفو الجديد، والذين بلغوا نحو 476 شخصاً من أصل 132 ألف معتقل منذ آذار 2011. وأكدت الشبكة أنه بالرغم من مُضي 11 سنة على الثورة السورية وصدور 19 عفواً، إلا أنه لا يزال لدى ميليشيا أسد 87 ألف مختفٍ قسرياً، مؤكدة أنه إلى الآن لم تتوقف تلك الميليشيات عن عمليات الاعتقال التعسفي وفعل ما يحلو لها في البلاد. (ترجمة: أورينت)

المصدر: [يني شفق]

الزيارة القطرية إلى إيران توحي بتقدم محتمل على مستوى السياسات

معهد واشنطن

سايمون هندرسون

(اللغة الإنجليزية والعربية) 11 أيار 2022

نص المادة: من المرجح أن يسعى أمير قطر الشيخ تميم بن حمد آل ثاني إلى لعب دور في إحياء الاتفاق النووي، فضلاً عن المساعدة الإيرانية في استيعاب مشجعي "كأس العالم" في كرة القدم في وقت لاحق من هذا العام.

وفقاً لوكالة الأنباء الإيرانية الرسمية، يصل أمير قطر الشيخ تميم بن حمد آل ثاني يوم 12 أيار/مايو إلى طهران لإجراء محادثات في البلاد. ومن هناك، من المتوقع أن يزور ألمانيا وبريطانيا لمناقشة قضايا أمن الطاقة المتعلقة بالأزمة الأوكرانية. والواقع أن هذه الدولة الخليجية الغنية،

على الرغم من عدد سكانها الصغير -حوالي 300 ألف مواطن - تتمتع بطاقات دبلوماسية هائلة لأنها تمتلك ثالث أكبر احتياطي للغاز في العالم كما أنها من كبرى الدول المصدّرة للغاز الطبيعي المسال، لا سيما إلى آسيا.

وتشير الأحاديث المتداولة على مواقع التواصل الاجتماعي إلى أن الدوحة قد تشارك في ترتيبات معينة للإفراج عن الأموال الإيرانية المجمدة، خاصة وأن سفير دولة قطر في طهران كان قد التقى بمحافظ "البنك المركزي الإيراني" قبل ثلاثة أيام فقط. ومن المسلّم به أن الخلاف حول هذه القضية ما هو إلا أحد العوامل الكثيرة التي منعت إيران والولايات المتحدة من إحياء الاتفاق النووي المبرم عام 2015، إلا أن قطر تنسق على الأرجح دوراً ما مع واشنطن. وربما أيضاً تُربط تحويلات الأموال بالإفراج عن الأشخاص المحتجزين الذين يحملون جنسية البلدين، وهي عملية لعبت فيها سلطنة عُمان الخليجية دوراً في السابق. وبغض النظر عمّا إذا كانت الجهود القطرية ستنجح أم لا، من المرجح أن تلقى الاستحسان من إدارة بايدن.

لكن الأمر الأكثر إثارة للجدل هو أن الدوحة تتفاوض مع إيران لتأمين أماكن إقامة احتياطية لمشجعي كرة القدم الذين سيحضرون بطولة "كأس العالم" في تشرين الثاني/نوفمبر. فحتى الآن، سيتم التعويض عن الأماكن المحدودة في الفنادق القطرية عبر تأمين السكن في سفن الرحلات البحرية الراسية في الموانئ، لكنّ إحدى الخطط البديلة المقترحة هي استخدام الفنادق الإيرانية الموجودة على "جزيرة كيش" على بُعد خمسة وثلاثين دقيقة عن الدوحة. ويبدو أن الحاجة إلى مثل هذا الخيار تنبع من الصعوبات المستمرة التي تواجهها قطر مع دولتَي البحرين والإمارات المجاورتين، اللتين كانت قد انضمتا إلى السعودية ومصر في الحصار الاقتصادي والدبلوماسي الذي فُرض على البلاد منذ عام 2017 وحتى العام الماضي. فعند صياغة الطلب القطري لاستضافة "كأس العالم" أساساً، كان من المتصور أن تستضيف الإمارات على وجه الخصوص بعض المشجعين؛ لكن يبدو أن الدوحة لم تعد تعتبر هذا الاحتمال وارداً.

ومن وجهة نظر الأمير تميم، تُعتبر خيارات قطر محدودة بسبب علاقاتها الصعبة تاريخياً مع الدول العربية المجاورة والحقيقة الجيولوجية البسيطة بأن احتياطاتها العملاقة من الغاز موجودة بشكل أساسي في "حقل الشمال" البحري المتاخم لـ "حقل بارس" الجنوبي في المياه الإيرانية. وبما أن طهران لم تعمل بالسرعة نفسها على تطوير احتياطاتها هناك، فلا يزال احتمال نشوب خلافات ثنائية حول حقوق الغاز يلوح في الأفق. غير أن الدوحة تعوّض جزئياً عن هذا الخطر من خلال استضافة القوات الأمريكية في "قاعدة العديد الجوية"، التي لعبت دوراً حاسماً في العمليات الجوية في كل من أفغانستان والعراق وسوريا. حتى أن الولايات المتحدة أعلنت قطر حليفاً رئيسياً لها من خارج حلف "الناتو" خلال شهر آذار/مارس.

وليس من الواضح بعد ما إذا كانت طهران تعتبر علاقات الدوحة مع واشنطن أداةً مفيدة في المفاوضات النووية. ففي كانون الثاني/يناير، التقى الأمير تميم بالرئيس الأمريكي بايدن في البيت الأبيض، ولا شك في أن الصور من ذلك اللقاء ستوضع إلى جانب صور الزيارة المرتقبة هذا الأسبوع مع القادة الإيرانيين. إن رحلة الأمير هي، على أقل تقدير، تذكيرٌ بأن قطر ترى إيران دولةً يجب التعامل معها بدلاً من مواجهتها.

المصدر: معهد واشنطن

آفاق المصالحة في سورية الجديدة: تقريب الأطراف الموالية والمعارضة

معهد الشرق الأوسط

رهف الدوغلي

(اللغة الإنجليزية) 22 نيسان 2022

خلاصة المادة: في أثناء إعادة انتخاب بشار الأسد للرئاسة في عام 2021، انتشرت مشاهد موالين للنظام، على وسائل التواصل الاجتماعي وفي المدونات الإخبارية في البلاد، وهم يَخِزون أصابعهم ويصوّتون بالدم بـ "نعم". وكانت مقاطع الفيديو المماثلة للدعم العاطفي وشبه الطقوسي للنظام هي القاعدة طوال عقود، وهي تعود إلى الصعود الأوليّ لحافظ الأسد (والد بشار) في السبعينيات. ومع أن بعض هذه المشاهد قد يكون مفروضًا بتنظيم من النظام، فإن الحجم الكبير والحماس الهائل لإعجاب الموالين يُشكّل تحدّيًا لأولئك الذين يرغبون في الاعتقاد بأنّ الأسد معزول، وأنه لا يحتفظ بالسلطة إلا من خلال الخوف والعنف. لا ينبغي الاستهانة بالهيمنة الأيديولوجية والعاطفية التي غالبًا ما يمارسها الطغاة، والتي تمتلك آثارًا مهمة على مفهوم المستقبل المشترك والمصالحة الوطنية.

غالبًا ما، تستلزم الرؤى الغربية لسورية ما بعد الحرب إنشاءَ برامج نزع السلاح وإعادة الاندماج الموجهة نحو أعضاء الجماعات والميليشيات الإسلامية. ومع ذلك، هناك نقاشٌ أقلّ حول تركات استبدادية الدولة في المناطق التي يسيطر عليها النظام أو المناطق الموالية له، كيف أنها ستؤدي على الأرجح إلى إعاقة أي نوع من المصالحة بعد الحرب. حتى في البلدان التي انتقلت إلى الديمقراطية بعد عقود من الاستبداد، كانت

العملية بطيئة وضعيفة في كثير من الأحيان، بسبب الموروثات النفسية وعادات الدكتاتورية، التي يمكن أن تقود الناس إلى رؤية الاستبداد والمحسوبية، كإجابة أولى على أي مشقة أو صراع، أو صعوبة شخصية أخرى.

صنّفَ كثير من المحللين والمحللين السياسيين المواطنينَ السوريين إلى مجموعات تبدو واضحة ومثيرة للانقسام، وصنفوهم وفقًا لطائفتهم أو دينهم أو عِرقهم، أو بشكل أكثر عدوانية، صنفوهم وفقًا لتوجهاتهم السياسية. ظهرت أيضًا مصطلحات مثل "الموالي" و "المعارض"، في رواية ثنائية في الغالب بين جماعات المعارضة ومسؤولي النظام. وانتشر مصطلح آخر، "محايد" (الرمادي)، بين صفوف المعارضة ومسؤولي النظام، على حدٍ سواء.

وفي مقابلة مع **باربرا والترز**، في 6 كانون الأول/ ديسمبر 2011، أشاد الأسد بأولئك الذين لديهم وجهات نظر سياسية محايدة، مدّعيًا أنهم منحوه الشرعية. في الوقت نفسه، فإن المعارضة تعدّ أولئك الذين لديهم موقف سياسي متناقض (مثل المحايدين) تعدّهم متواطئين مع النظام؛ وهذا يفرض مرة أخرى ثنائية مسيّسة مفادها أنه "إذا لم تكن مع الثورة، فأنت أسديّ". هذا التصنيف المتشدد للسوريين يستهين بتأثير عملية التلقين الأيديولوجي، ومن ثمّ يزيد من انقسام السوريين.

في حين صاغ البعض منطق الدعم أو الولاء للنظام، على أنه نابعٌ من الانتماء الطائفي أو الفوائد المادية أو الوضع الاجتماعي، لم يتناول أحد كيف أثرت الأيديولوجية والتنشئة الاجتماعية، على مدى العقود الخمسة الماضية، في الحكم السياسي للسوريين، وساعدت في تشكيل أساس دعم الأسد. في الواقع، كما هو الحال في أي حرب أو صراع مسلح، يعكس التصنيف المبسط للأحزاب -تقسيم السوريين إلى معسكرين "معارضين" و "موالين"، و "محايدين"- فهمًا غير كافٍ لكيفية الولاء السياسي أو الموافقة السلبية لنظام حكم ما، أو حتى تشكل تعبئة المعارضة إلى حد كبير، من خلال عقود طويلة من التلقين الأيديولوجي والتكتيكات القسرية.

طوال أكثر من 50 عامًا، ظلّ نظام البعث في سورية يروّج لنموذج من الأيديولوجية الوطنية التي تؤكد الانتماء العسكري الشهم للنظام، كشكل من أشكال الهوية الشخصية ونمط للتقدم الاجتماعي. في حين أن السيطرة من أعلى إلى أسفل على الموارد المادية والمعلومات أسهمت بالتأكيد في الحفاظ على سلطة الأسد، فإن الاستيعاب والتكرار الواسعين للأيديولوجية الموالية بين شرائح كبيرة من عامة السكان أصبح الوسيلة المركزية التي يستمرّ النظام من خلالها في مهمته. حتى بين هؤلاء السوريين الذين لا يعدّون أنفسهم موالين للأسد، غالبًا ما يكون هناك شعور باللامبالاة السياسية أو عدم الاعتقاد بأن مجتمعًا مختلفًا يمكن أن يكون ممكنًا. كثيرًا ما يصف هؤلاء السوريون أنفسهم بأنهم "محايدون" سياسيًا أو "رماديون"، ويركزون بدلًا من ذلك على النجاح المادي الشخصي والاستقرار. ويميل كثيرٌ ممن يسمّون بالمحايدين والموالين إلى النظر إلى الوراء بحنين إلى عصر النظام الاشتراكي النسبي وغمر الاختلافات الطائفية والعرقية التي فرِضت في ظل الدكتاتورية البعثية. مع معارضة تنقسم بشكل متزايد بين الهويات والأيديولوجيات المختلفة، والحرب المستمرة منذ أكثر من 10 أعوام، هناك سببٌ كبير للقلق من أن الإرهاق السياسي والاكتئاب والحنين الاستبدادي سيستمر في ابتلاء السياسة السورية إلى ما هو أبعد من أي اتفاق سياسي محتمل لإنهاء الصراع.

السؤال الملحّ الحالي الذي يهيمن على تحليلات الصراع السوري هو كيف يمكن إنهاء الحرب بالمعنى العسكري؟ ولكننا ساعةَ حدوث ذلك سنواجه مسألة حول كيفية بناء رؤية بديلة وإعادة توحيد سورية لمنع تجدد العنف. إن شحذ الخطوط الطائفية والعرقية التي حدثت أثناء الصراع، وكذلك استمرار العادات العقلية والسياسية المتأصلة في أجيال متعددة من الاستبداد، سيخلقان عقبة أمام الإصلاحات الديمقراطية. ومن أجل تحدي هذه الموروثات الاستبدادية والمساعدة في منع تجدد العنف السياسي، يجب على المجتمع الدولي أن يولي اهتمامًا وثيقًا لكيفية تنفيذ قرار مجلس الأمن رقم 2254، وتأثيراته على سرديات الهوية ومواقف المواطنين.

على الرغم من عدم وجود دولتين متطابقتين، فإن الأمثلة السابقة لدول ما بعد الاستبداد تُقدّم رؤى مفيدة لواضعي السياسات. في عراق ما بعد البعث، قام النظام المؤقت بقيادة الولايات المتحدة بتطهير الحكومة العراقية من أي شخص على علاقة بحزب البعث أو مرتبط به. أُبعِد كبار المهنيين الذين يشغلون مناصب رفيعة في القطاعات السياسية والعسكرية والمدنية. وقد أدى ذلك إلى شعور قويّ بالإقصاء والحرمان بين أجزاء كبيرة من السكان العراقيين، وكان يُنظر إلى هذا المسعى عمومًا على أنه جهد طائفي يستهدف السنّة. وإضافة إلى ذلك، تضررت شرعية الحكومة المؤقتة بشدة من تصوّر أنها دمية في يد قوة أجنبية (الولايات المتحدة). أسهم رفض السماح لأي شخص مرتبط بالبعثيين بالمشاركة في إعادة الإعمار الوطني للعراق بشكل مباشر في اندلاع الحرب الأهلية في عام 2006.

تثير الحاجة إلى مخاطبة الموالين للنظام، وإعادة دمجهم (بالإضافة إلى فصائل الميليشيات المختلفة) في مجتمع مشترك، التساؤل حول نوع العملية والسياسات التي ستكون أكثر فعالية. أود أن أزعم أنه يجب مواجهة الموروثات الاستبدادية من خلال عملية تصاعدية، تمكّن المنظمات المدنية السورية المتنوعة للتوسط في جهود المصالحة وإنشاء سرديات وطنية جديدة وأرضية مشتركة. هذا لا يعني أنه يجب منح المقاتلين عفوًا واسعًا كما حدث في لبنان بعد الحرب الأهلية في ذلك البلد. في هذه الحالة، أصبحت السردية السائدة سردية فقدان الذاكرة القسري، حيث لم تُفحَص الذكريات والتوترات الكامنة وتحَل بشكل حقيقي. وأسهم هذا مرة أخرى في نشوب صراع طويل الأمد واختلال وظيفي مدني. ولذلك يجب على المجتمع الدولي أن يواصل دعم المبادرات التي يقودها السوريون لمحاكمة المقاتلين الذين ثبت ارتكابهم جرائم، على سبيل المثال، في عملية مماثلة لمحاكمة كوبلنز الأخيرة التي أدانت مسؤولًا كبيرًا في النظام السوري بارتكاب جرائم ضد الإنسانية. ومع ذلك، لا ينبغي أن تمتد هذه الملاحقات القضائية إلى عزل شامل أو إدانة لجميع الأفراد المرتبطين بالنظام. يجب أن تؤخذ الخيارات الصعبة التي يواجهها هؤلاء الأفراد وعقود من التلقين الاجتماعي الواسع النطاق التي واجهوها في الحسبان، كنقطة انطلاق لتطوير سرديات سياسية جديدة للديمقراطية وإعادة الاندماج.

يمكن العثور على نقطة أخرى محتملة لأرضية مشتركة للسوريين في رفض "التدخل" الأجنبي. تُظهر المتابعة الوثيقة لصفحات الموالين وللصفحة الرسمية للحرس الجمهوري السوري، على وسائل التواصل الاجتماعي، انتقادًا صريحًا للتدخل الإيراني والروسي. وبالمثل، تتفق معظم الفصائل المتنوعة في البلاد على أن تدخلات القوى الإقليمية والدولية أثناء الحرب أدت إلى تعزيز الأجندات الجيوسياسية لتلك الدول الأجنبية، بدلًا من دعم مصالح السوريين. على سبيل المثال، يُنظر إلى العقوبات التي فرضتها الولايات المتحدة على ذلك البلد، من خلال "قانون قيصر لحماية المدنيين في سورية"، على نطاق واسع في سورية، على أنها ضارة بجهود المعارضة كما هي ضارة بالأسد. شكك الأكاديميون ومحللو السياسة في فوائد العقوبات في إطاحة الأنظمة الاستبدادية أو حتى تغيير سلوكها. وأكثر من ذلك أن العقوبات جردت السوريين من إرادتهم، حيث أصبحوا جزءًا من الصراع الأوسع بين الولايات المتحدة وروسيا، وهو ما حوّل قانون قيصر إلى نفوذ تستخدمه القوى العظمى لتعزيز مصالحها الخاصة، بدلًا من كونه أداة سياسية في أيدي السوريين. ولأن العقوبات تم تشجيعها والنظر إليها على أنها نتيجة للضغط السوري في الولايات المتحدة، فقد أدى ذلك إلى حدوث شرخ اجتماعي بين السوريين. السوريون العاديون الذين يعيشون في المناطق التي يسيطر عليها النظام، ويخضعون أيضًا لدعاية النظام الراسخة المعادية للغرب، وللسردية التي تصوّر أي معارضة سورية على أنها إرهابية أو أصولية أو متواطئة مع إسرائيل، وينظرون بعين العداء إلى مجموعات المعارضة السورية، ويعزون أسباب مشكلاتهم إلى السوريين الذين فرّوا من البلاد. لذلك، يجب على السوريين في الشتات تقديم المساعدة من خلال المنظمات المدنية، ويجب على الغرب والأمم المتحدة تسهيل مثل هذه الشبكات المجتمعية. سيساعد هذا في بناء مزيد من السرد الوطني الشامل (التي تتعدى الأسد أو من هم ضده) وتخلق إحساسًا بأن السوريين

متوحدون في هذه. وأكثر من ذلك، يمكن لمجموعات الضغط السورية في الغرب اتخاذ خطوات فعالة، حيث لا يجب اتخاذ خطوات لتخفيف العقوبات الاقتصادية إلا إذا تم تنفيذ آليات لضمان العودة الآمنة للاجئين والسماح لمنظمات المجتمع المدني المحلية بتوزيع المساعدات أولًا. يمكن أن تكون الانتقادات المتزايدة للنظام من قاعدته الموالية، بسبب فشله الاقتصادي، أرضيةً مشتركةً أخرى بين جميع السوريين. وتتمثل إحدى الطرق التي يمكن بها لجماعات الشتات السوري والجهات الفاعلة السياسية السورية المستقلة في استعادة الإرادة من خلال إنتاج سردية وطنية شاملة تركّز على انتقاد تلاعب الأسد بالعقوبات، من خلال تحويل ملايين المساعدات من الوكالات الأجنبية. إن استعادة القوة بإنتاج سردية بديلة للسوريين في الشتات، تُسهّل الانتقاد ضد الاستبداد والمحسوبية، يجب أن تتوازى مع تطوير آليةٍ لدعم الفئات الضعيفة في المناطق التي يسيطر عليها النظام للبقاء على قيد الحياة في وضع اقتصادي يائس. لا ينبغي أن يكون هذا عن طريق إقناع السوريين داخل البلاد بالمخاطرة بحياتهم لمواجهة نظام عدواني، ولكن من خلال لعب دور نشط في تحدي عقلية الحصار التي خلقتها العقوبات وتشويه سمعة مزاعم النظام بالشرعية، التي تستخدم سرديات "الالتفاف حول العلَم" المناهضة للغرب كأدوات للتعبئة [وهو مفهوم مستخدم في العلوم السياسية والعلاقات الدولية لشرح الدعم الشعبي المتزايد على المدى القصير لحكومة بلد ما أو القادة السياسيين خلال فترات الأزمات الدولية أو الحرب.]. وهذا بدوره يمكن أن يساعد في بناء قاعدة لتحدي الاتجاهات الاستبدادية في سورية في مرحلة ما بعد الصراع. يجب على المجتمع الدولي استكشاف طرق لدعم مساحات الخلاف/ الانشقاق السياسي داخل مناطق النظام، والعمل في الوقت نفسه مع الجهات الفاعلة الإقليمية، لدعم هياكل الحكم اللامركزية في المناطق غير الخاضعة لسيطرة النظام الواقعة تحت نفوذها. وبطريقة مماثلة، أصبح كثير من الموالين مستائين من التدخل الروسي والإيراني، مشتبهين في أن هذه القوى لا تريد لهم الخير في الجوهر. يمكن للسوريين أن يجتمعوا، لاستعادة إرادتهم من خلال معارضة استخدام البلاد كبيدق في ألعاب القوة الدولية، مع معالجة قضايا الاستبداد والمحسوبية داخل المجتمع السوري التي تساعد في تمكين هذا التدخل الأجنبي. إن تحسين الحكم المحلي والظروف المعيشية في المناطق غير الخاضعة لسيطرة النظام يمكن أن يقدم سياسة بديلة منشودة للموالين والمحايدين المهتمين بإعادة النظام والازدهار.

أخيرًا، يمكن أن تستفيد عملية إعادة إعمار سورية من العودة الآمنة للاجئين والشتات ومن تمكين الأجيال الشابة. ويجب على الجماعات المدنية وعلى صانعي السياسات أيضًا التفكير في كيفية الاستفادة من ظهور جيل جديد من السوريين على مدى عقد من الصراع. لدى كثير من هؤلاء الأفراد اليوم ولاءٌ ضئيل، سواء أكان لنظام الأسد أو لميليشيات المعارضة. على هذا النحو، فهم في وضع جيد لإقامة علاقات مع السوريين داخل البلاد، وللمساعدة في نزع الاستقطاب وتسييس السردية. من الأهميّة بمكان تحدي الافتراض الاستبدادي غير المستقر القائل بأن الاختلافات في الآراء السياسية ترتكز على النزاعات بين المجتمعات والهويات والطوائف المختلفة وشبكات المحسوبية. يمكن القيام بذلك من خلال ضمان ألا تستبعد عملية إعادة الإعمار أي مجموعة وألا تحرّض طائفة على طائفة أو عرقية ضد أخرى. نحن نعلم من التجارب السابقة مع الدمقرطة أن نجاحها يعتمد على إنشاء شكل جديد من الثقافة السياسية وإنشاء مواطنة فاعلة. لذلك، يجب أن تبدأ عملية المصالحة والحد من الصراع، مع نظرة السوريين إلى الداخل وتقييم الظروف المدنية لبلدهم، بدلًا من افتراض أن الإرادات الخارجية أو الزعماء الأقوياء يمكنهم التدخل وإنقاذنا من الإرث المدمّر للحرب. (ترجمة: حرمون)

المصدر: معهد الشرق الأوسط

الائتلاف الوطني لقوى الثورة و المعارضة السورية
National Coalition of Syrian Revolution and Opposition Forces